مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٧٠**

الخميس، ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٢، الساعة ٣٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أغويلار زينسر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تافروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد شن شو
	غينيا	السيد فال
	فرنسا	السيد دوترويو
	الكاميرون	السيد مبايو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد سترومين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيف

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية من السيد رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

02-24514 (A)
0224514

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية مقدمة من السيد رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة ونظرا لعدم وجود اعتراض سوف أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة للسيد رود لوبرز مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوبرز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد رود لوبرز مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وبعد الإحاطة سوف أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في التعليق أو في توجيه أسئلة.

والآن أعطي الكلمة للسيد لوبرز.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس أشكركم على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس.

وأود أن أبدأ بـ ١١ أيلول/سبتمبر. إن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يطلب من الدول العمل سوية لمنع الأعمال الإرهابية وكبحها ومنع الإرهابيين من دخول بلدان وذلك باستغلال نظام اللجوء السياسي بصورة غير شرعية. وهذا يتفق تماما مع اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ التي تستبعد بصورة محددة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة.

لذلك فإن مرتكبي الأعمال الإرهابية ومنظميها ومتبنييها الذين قد يسعون إلى استغلال قناة اللجوء السياسي يجب تحديد هويتهم فورا واتخاذ الإجراءات بحقهم. وفي الوقت نفسه أود أن أضيف كلمات تحذير. إننا إذ نتخذ تدابير في هذا الشأن لا بد أن نضمن أن تتحاشى الحكومات الربط غير الموجب بين اللاجئين والإرهاب. فاللاجئون الحقيقيون هم أنفسهم ضحايا الظلم والإرهاب لا مرتكبو الإرهاب. فالناس الأبرياء لا ينبغي حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

إن اللاجئين وملتمسي اللجوء السياسي ما برحوا لسنوات عديدة عرضة لعدم الثقة والعداء لفترة طويلة وفي العديد من البلدان. وقد أضحوا الآن عرضة لذلك بدرجة كبيرة. وفي المناخ الراهن هناك مخاوف مؤداها أن اللاجئين وملتمسي اللجوء السياسي قد يصبحوا أكباش فداء ملائمة. وقد يكونون ضحايا بصورة غير عادلة. ولا يجب أن نسمح بذلك أن يحدث. يجب أن نستمر في مكافحة كره الأجانب والتعصب في مجتمعاتنا.

ولا يجب أن نسمح للكفاح العالمي ضد الإرهاب بأن يضعف نظام حماية اللاجئين الدوليين. فاللاجئون وملتمسو اللجوء السياسي لا يجب التمييز ضدهم؛ ويجب على المرء أن لا يفترض بسهولة أن دينهم وأصولهم العرقية أو ميولهم السياسي يربطهم بالإرهاب. ويتعين على الحكومات أن تتحاشى اللجوء إلى الحجز الإلزامي أو التعسفي بحق ملتمسي اللجوء السياسي واللجوء إلى إجراءات لا تتماشى مع معايير تطبيق الإجراءات القانونية الأصولية. إذ أن احتجاز ملتمسي اللجوء السياسي يجب أن يظل هو الاستثناء

للقاعدة. ويجب الإبقاء على برامج إعادة التوطين والحلول ويجب عدم التمييز ضد مجموعات إثنية معينة أو جنسيات معينة.

في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي أصدر مكتبي وثيقة توجز هذه الشواغل وتوفر مقترحات عملية بشأن كيفية ضمان تطبيق القواعد الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين. ومنذ ذلك الحين ما برح مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يناشد الحكومات تقديم الخبرة في المساعدة في صوغ أنظمة جديدة تهدف إلى تحاشي الإساءة إلى قناة اللجوء السياسي من قِبل الإرهابيين وغيرهم من المجرمين. والمفوضية تقف على أهبة الاستعداد للاستمرار في التعاون مع الدول في هذا الصدد لضمان احترام المعايير المتعلقة بحماية اللاجئين.

يوجد حاليا ما يربو على ٢١ مليون من اللاجئين والمشردين داخليا والناس الذين بدون جنسيات وغير ذلك من المسائل التي تبعث على القلق لدى مكتبي. وإنني مصمم بشكل خاص على إحراز تقدم في إيجاد حلول دائمة لهؤلاء الأشخاص. ففي العديد من البلدان يمكن ذلك. والتحدي الأول هو أن نكفل أن يظل المجتمع الدولي ملتزما التزاما كاملا بتأييد العمليات السياسية الرامية إلى إنهاء الصراع.

وأود أن أنتقل إلى مشكلة أفغانستان. وكما يعلم المجلس فإنه حتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر كان اللاجئون الأفغان يشكلون أكبر عدد من اللاجئين في العالم، إذ كان هناك نحو ٣,٥ مليون لاجئ أفغاني في باكستان وإيران فقط وينتشر العديد غيرهم في بلدان في شتى أرجاء العالم. وفي الأشهر القليلة الماضية وعلى الرغم من إصرار باكستان وإيران وغيرهما من البلدان المجاورة على إبقاء الحدود من أفغانستان مغلقة رسميا فقد وفَّرت المفوضية الحماية المؤقتة لأضعف الفئات منهم.

هناك زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ أفغاني دخلوا هذين البلدين منذ ١١ أيلول/سبتمبر. وقد نجحنا في تلبية احتياجاتهم الأساسية. وعلاوة على ذلك فقد أحرز تقدم هائل في باكستان من حيث نقل اللاجئين من مخيمات مؤقتة إلى مناطق أكثر أمنا ومع ظروف معيشية أفضل. ومما يبعث على الارتياح بشكل خاص أن نلاحظ أن مخيم جالوزيا الكريه بسبب ظروف المعيشة السيئة فيه بشكل خاص على وشك الإغلاق. وهذا حقا يمثل تحسنا هائلا إذا ما قورن بالحالة التي كانت سائدة قبل عام فقط.

وفي داخل أفغانستان فإن عدد الأشخاص المشردين داخليا كان يقدر بنحو مليون نسمة في كانون الأول/ديسمبر إذ يصبح مجموع الأشخاص المشردين من الأفغان خمسة ملايين نسمة أي خُمس السكان. والآن بفضل وجود الإدارة المؤقتة بقيادة الرئيس قارضاي وبفضل وجود القوات الدولية على الأرض سوف نعالج المشكلة الهائلة المتمثلة في النزوح البشري.

إن مكتبي ملتزم التزاما كاملا بالقيام بدور فعال في إطار عملية الأمم المتحدة وتحت قيادة الأخضر الإبراهيمي للمساعدة في بناء السلام في البلاد وتمكين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم. وأن خطة العودة الأولية التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تفصِّل نهجنا الإقليمي نحو الحالة الأفغانية وتوجز الإعدادات التي نحن بصدد القيام بها من أجل عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وإعادة إدماجهم.

وفي هذه المرحلة يصعب تقدير حجم حركة العودة وتحديد السرعة التي ستتم بها هذه العملية، غير أن خطتنا الأولية ترمي إلى مساعدة نحو ١,٢ من العائدين في عام ٢٠٠٢: ٤٠٠ ٠٠٠ من باكستان، و٤٠٠ ٠٠٠

مـن إيـران و ٤٠٠ ٠٠٠ تقريبـا مـن الأشـخاص المشـردين داخليـا - كلـهم سيعودون إلى ديـارهم. وهـذه عـودة إلى الديـار هائلـة. وفي الحقيقـة أنـه بالنسـبة لأفغانسـتان فـإنني سأكون "المفوض السـامي للعـائدين"، وهـذه تجربـة تبعـث على الارتياح.

والأمـن، مثلمـا يـدرك المجلس، هـو الآن أهـم شـرط لعودة اللاجئين بأعداد كبيرة. وأغلبية اللاجئين البالغ عددهم ٥ ملايين لاجئ هم من الأرياف. لذلـك، مـن الحيوي توفير قـدر كـاف مـن الأمـن في جميـع أنحـاء البـلاد، ليس في كـابول وحدها وفي المراكز الحضرية الرئيسية. وأشعر إذن بالقلق إزاء الحالة الأمنيـة المتدهـورة في شـتى أنحـاء أفغانسـتان. فأعمـال العنـف الأخـيرة الـتي حدثـت في مقاطعـة باكتيـا أفيـد عنـها باستفاضة. وفي مقاطعـة بلـخ، أسـفر التوتـر بـين الفصـائل المتنـاحرة عـن وقـوع اصطدامـات خطـيرة في منطقتـين علـى الأقل. وأفيد عن اعتداءات على المدنيين - بما في ذلـك القتـل والاغتصـاب - في شـولغارا. وفي مـزار الشـريف، ورغـم حملـة الجنرال دوستم لـترع السـلاح، عـاد رجـال مسـلحون مـن فصـائل متنـاحرة إلى المدينـة في الأسـابيع القليلـة الماضيـة، وهـم يشاهدون في الشوارع الآن.

فمسألة الأمن مسألة هامة. وأحـداث مثـل الأحـداث التي تجري في مقاطعتي باكتيا وبلخ، والتوترات العرقية القائمة عمومـا في شمـال البـلاد، بمـا في ذلـك مقاطعـة بغـلان، تشـكل رادعـا أمـام عـودة اللاجئين والمشـردين في الداخـل. وهـي في الوقت نفسه، تمنع عمليـات المساعدة الإنسـانية مـن الوصـول إلى تلك المنـاطق. وإذا اسـتمرت الحالـة الأمنيـة في التدهـور، فسـتتقهقر أفغانسـتان إلى مـا كـانت عليـه في عـام ١٩٩٢. لذلك أؤيد بقوة الموقف الذي اتخذه الأخضر الإبراهيمي هنا أمس بتوسـيع نطـاق ولايـة القـوة الدوليـة لتقـديم المسـاعدة الأمنية إلى أبعد من كابول.

ومنـذ نهايـة تشـرين الثـاني/نوفمـبر، أفيـد في باكسـتان عـن إعـادة توطـين مـا يزيـد علـى ١٠٠ ٠٠٠ لاجـئ أفغـاني بالفعل. وفيما تتواصل عملية إعادة التوطين، لم يتوقـف تدفـق اللاجئين من أفغانستان إلى باكستان. فنحن نتكلم عـن آلاف الفـارين مـن أفغانسـتان يوميـا. ولئـن اعتـبر عـدم وجـود مسـاعدات كافيـة بمثابـة السـبب الرئيسـي لاسـتمرار فـرار الأشخـاص مـن أفغانستـان، إلا أن الواصليـن مـؤخرا - ولا سـيما مـن الشـمال - أفـادوا عـن تزايـد التميـيز ضـد البشتون. وهذا تطور مثير للقلق. وأتقدم هاهنا بمناشـدة قويـة في سـبيل التسـامح وعـدم التميـيز والمصالحـة في أفغانسـتان الجديدة.

وفي إيران يقدّر بأن مـا يزيـد علـى ٦٥ ٠٠٠ لاجئ أعيد توطينهم طوعا منذ نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، وتتواصـل عودة اللاجئين تلقائيا بمعدل قرابة ٧٠٠ لاجئ يوميا. ولكـن، بالإضافة إلى ذلك، ما فتئت الحكومة ترحّل أعدادا كبيرة من الأفغـان. ويواصـل مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئين الطلب بإمكانية الوصول إلى أولئك المرحَّلين بغيـة التأكد ما إذا كان هناك لاجئون بينهم أو لا.

وعلـى الرغـم مـن تسـليط الأضـواء الدوليـة علـى أفغانستان، لا تـزال أفريقيـا تتطلـب أكـبر قـدر مـن المـوارد والاهتمـام مـن مفـوض الأمـم المتحـدة السـامي لشـؤون اللاجئين. فمـن بـين ٢١ مليـون شـخص يـهتم بهـم مكتـبي، هناك ما يزيد على ٥ ملايين شخص موجـودون في أفريقيـا. وثمة عدد كبير منـهم يعيـش منـذ سـنوات عديـدة في مخيمـات اللاجئين.

وفي كـانون الأول/ديسـمبر مـن العـام المـاضي، نظـم مكتـب المفـوض السـامي اجتماعـا علـى مسـتوى وزاري في جنيف لمناقشة هذه المشاكل القائمة في أفريقيـا. وتم التوضيـح في ذلـك الاجتمـاع أنـه ثمـة فـرص تسـنح لوضـع حـد لبعـض

حالات اللاجئين التي طال أمدها في أفريقيا. ولا بد من اغتنام تلك الفرص.

وبالانتقال الآن إلى سيراليون، قدمت إلى مجلس الأمن إحاطة إعلامية قبل عام، أي بعد زيارتي الأولى إلى البلاد، بشأن المسائل الإنسانية هناك. ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير، وبدأت الآن بقوة إعادة توطين اللاجئين السيراليونيين. وإنجاز بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لعملية نزع السلاح بنجاح أسهم إسهاما كبيرا في الاستقرار الذي يخيم على البلاد. فمكتب مفوض الأمم المتحدة قام بدوره، وإعلان الحكومة بأن الحرب انتهت رسميا هو أيضا تطور طيب. أما وقد انتهت الحرب الآن، فمن الحيوي بناء السلام. ومكتبي يشارك بنشاط في تيسير عودة اللاجئين من غينيا، وسنبدأ قريبا بتيسير العودة المماثلة من بلدان اللجوء الأخرى، ولا سيما ليبريا، وغامبيا، وغانا. وعودة اللاجئين ضرورية لإجراء انتخابات ناجحة وشرعية. في غضون ذلك، فإن الحالة المتدهورة في ليبريا هي موضع قلق كبير. فهناك لاجئون ليبريون جدد يصلون إلى سيراليون، ومن المهم بذل كل جهد ممكن لاحتواء الحالة في ليبريا.

وإريتريا هي مثال آخر لعودة اللاجئين بأعداد كبيرة بعد عدة سنوات من التهجير. فبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تضطلع بدور حيوي هناك. وعلى مدى العام الماضي، أعيد توطين حوالي ٠٠٠ ٣٦ لاجئ طوعا من السودان، وأخذت الوتيرة تتسارع مؤخرا أكثر فأكثر. وفي حين أن معظم أولئك الأشخاص هم لاجئون فروا من إريتريا خلال الصراع مع إثيوبيا عام ٢٠٠٠، إلا أن بعضهم لاجئون يعيشون في مخيمات منذ الستينات والسبعينات. فنحن عازمون على إنجاز عملية إعادة التوطين بحلول عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، علينا أن نعالج قدرة إريتريا على الاستيعاب، حيث تواجهنا بعض أوجه القلق.

وثمة عملية أخرى ناجحة لإعادة التوطين هي التي تعنى بـ ٠٠٠ ٥٠ لاجئ يعودون من إثيوبيا إلى شمال غربي وشمال شرقي الصومال. وتلك الأعداد قد تكون متواضعة بالمقارنة مع الأعداد الإجمالية للاجئين في أفريقيا – ونحن نتكلم عن جميع الأمثلة هنا – ولكنها هامة بالنسبة للتأكيد على الحاجة إلى إيجاد حلول لحالات اللاجئين التي طال أمدها كثيرا. ويتمثل التحدي بطبيعة الحال في التأكد من استدامة عودة أولئك العائدين. فلا بد لي إذا من تشجيع القائمين بالتنمية على الاستثمار في مناطق العودة كي يتسنى للعائدين إعادة بناء حياهم والمشاركة في الانشطة البناءة.

ومثلما يدرك المجلس، هناك بعض الدلائل المفعمة بالأمل في منطقة البحيرات الكبرى. فلقد استعرض مجلس الامن في وقت سابق من هذا الاسبوع الحالة في بوروندي، بمشاركة الرئيس بويويا شخصياً. وتتمثل التطورات الإيجابية في الجهود السابقة التي بذلها نيلسون منديلا والجهود التي يبذلها حالياً نائب رئيس جنوب أفريقيا، زوما، ورئيس غابون، عمر بونغو، لتحقيق وقف لإطلاق النار بين أطراف الصراع. وفي حال تحقق وقف إطلاق النار بصورة فعالة، فإنني أتوقع أن يعود طوعاً مئات آلاف اللاجئين في تترانيا وفي أماكن أخرى. وهناك حالياً قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ بوروندي يعيشون لاجئين في شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها، في حين لا يزال هناك ٠٠٠ ٦٠٠ مشرد آخرين في بوروندي. فهذه عملية ضخمة. ولقد شهد العام الماضي بداية متواضعة مع عودة ٠٠٠ ٣٠ لاجئ إلى المقاطعات الشمالية في بوروندي. ذلك دلالة على أن اللاجئين مستعدون للعودة حالما تصبح الحالة آمنة وأنهم راغبون في ذلك.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة فيها العام الماضي كان خطوة إيجابية إلى الأمام. وثمة عنصر إيجابي هام آخر تمثل في فصل ٤٠٠ ١ مقاتل سابق فروا من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى

جمهورية الكونغو الديمقراطية مع قرابة ٠٠٠ ٢٤ لاجئ. ولكن عموماً يظل عدم إمكانية الوصول أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المفوض السامي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذلك يحدوني الأمل في أن يؤدي نشر البعثة في البلاد إلى تحسين إمكانية الوصول. إلى ذلك، نحن نتطلع بطبيعة الحال إلى أن يبدأ أخيراً الحوار الذي طال أمده جداً بين الكونغوليين اعتباراً من ٢٥ شباط/فبراير. وإذا نجحت تلك العملية السياسية، فإن انسحاب جميع القوات الاجنبية من الجزء الشرقي من البلاد قد يفضي إلى عودة اللاجئين من تترانيا وزامبيا على نطاق واسع. لذلك، هناك احتمالات للنجاح ولكنها صعبة جداً.

ولا بد لأفريقيا أن تظل في صدارة الأولويات. فالمجتمع الدولي لا يسعه أن يهمل مشاكلها المزمنة المتمثلة في الفقر والصراعات وعدم الاستقرار. ولا يسعه أيضا أن يتجاهل اللاجئين الذين ولّدهم هذه الصراعات.

وأود أن أضرب مثالا واحدا. الصحراء الغربية مثال على حالة لاجئين قديمة العهد احتمالات إيجاد حلول دائمة فيها قليلة جدا حاليا وتمويل المعونة الإنسانية وأنشطة حماية اللاجئين ناقص. ومن غير المقبول أن تمول أنشطتنا تمويلا ناقصا في حالة متأخرة فترة طويلة.

لقد التزم قادة أفريقيا بوضع القارة مرة أخرى على مسار السلام والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جديرة بدعم كامل. وفي الوقت الحاضر لا تتضمن مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مخصصات محددة للاجئين والعائدين. ولذلك، يعمل مكتبي عن كثب مع الاتحاد الأفريقي لضمان معالجة هذه القضية على نحو ملائم في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأود أن أعرب عن سروري لملاحظة أن البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية تؤيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ويحدوني الأمل أن ينعكس اهتمامها أيضا في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري في آذار/مارس. ويشكل إدماج اللاجئين والعائدين في الاقتصاد الأفريقي وفي عملية إعادة التعمير عنصرا حاسما. وينبغي أن يهتم مجلس الأمن بهذه المسألة أيضا: فبدون إدماج اللاجئين والعائدين يصبح اللاجئون أرضا خصبة لمشاكل جديدة.

في منطقة البلقان غالبا ما نسارع إلى وصف المشاكل. ولكن ينبغي ألا ننسى أنه تحققت أيضا بعض قصص النجاح الهامة. لقد حلت حكومات ديمقراطية محل أنظمة حكم استبدادية في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وعاد ما يزيد على مليوني نسمة إلى مساكنهم التي كانوا قد أجبروا على الهروب منها أثناء الحروب التي وقعت في العقد الماضي. ولا تزال توجد تحديات كثيرة ماثلة في المستقبل.

ولا تزال صربيا تستضيف ٠٠٠ ٢٣٠ لاجئ من الطائفة الصربية ومن أقليات أخرى هربوا من كوسوفو، فضلا عن ٠٠٠ ٣٩٠ لاجئ نتيجة لصراعات سابقة. وهؤلاء معا يشكلون أكبر مجتمع منفرد للاجئين في أوروبا. وبالرغم من كل الجهود التي نبذلها لتسهيل عودتهم، من المحتمل أن يضطر الكثير من هؤلاء الناس إلى أن يظلوا في أماكنهم. لقد سلمت الحكومة بهذه المشكلة وهي تعمل على وضع استراتيجية لعملية التكامل المحلي المطلوبة، والتي لن تنجح بطبيعة الحال إلا بعد إيجاد وظائف لهم وتوفير الإسكان العام. ومن الأمور الحسنة أن هذه المسألة مفهومة. ولهذا، نعمل على مسارين: إدماج الأشخاص الذين لا يتمكنون من العودة؛ والقيام بعمل نشط جدا لتعزيز العودة حيثما أمكن ذلك. وفي جنوب صربيا، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدور نشط في منع

اندلاع عنف جديد. وأشير هنا بصفة خاصة إلى قوة الشرطة المختلطة.

وفي كوسوفو ذاتها تحقق قدر محدود من التقدم. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قمنا بتسهيل عودة أول مجموعة من الصرب إلى كوسوفو بعد أكثر من سنتين من التشرد. ولا تزال الأعداد ضئيلة جدا، ولكن المغزى مهم بدرجة أكبر. لقد بعث ذلك بإشارة سياسية لها أهميتها من أجل استكمال الانتخابات التي أجريت في السنة الماضية في ظل بيئة سلمية. غير أن المشكلة لم تتعلق بالانتخابات؛ فالمشكلة موجودة في المناطق الريفية، حيث لا تزال تصرفات الهياكل الحكومية دون تغيير يذكر. ولذلك، هناك حالة من انعدام الاستقرار. ويظل تشريد وعزل مئات الآلاف من الصرب وأفراد طائفة روما ومجموعات أقلية أخرى مصدرا حقيقيا للقلق. ولا يزال إخفاق القادة المحليين في تمكين أعضاء هذه الأقليات من العيش في حياة طبيعية في المقاطعة مستمرا في الوقت الحاضر.

وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يواصل مكتبي العمل بالتعاون مع المراقبين الأوروبيين ومنظمة حلف شمال الأطلسي في المناطق المتضررة بالصراعات للمساعدة في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. ولقد عاد الآن ما يزيد على ٨٠ في المائة من الـ ٠٠٠ ١٧٠ نسمة الذين شردوا في السنة الماضية. وما لم يحرز تقدم بصدد تنفيذ الاتفاق الإطاري المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، ستظل الأخطار الكبيرة تهدد باندلاع المزيد من القلاقل وتشريد المزيد من السكان. ومن الأمور المشجعة سن قانون الحكم الذاتي الذي اعتمدته الحكومة مؤخرا وهو خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن يتعين تنفيذه بأسرع ما يمكن.

وفيما يتصل بالحالة في البوسنة والهرسك وكرواتيا، تمكن عدد أكبر من اللاجئين والمشردين داخليا من العودة في السنة الماضية إلى مساكنهم في المناطق التي تسيطر عليهم فصائل طائفية معارضة. إننا نتكلم عن ٠٠٠ ١٠٠ نسمة في عام ٢٠٠١. وهذا أكبر عدد حتى الآن. ولا تزال توجد مشاكل كبيرة. الأمر ينطوي على ٠٠٠ ٨٠٠ نسمة ينتمون إلى هذين البلدين و لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم السابقة و لم يتوصلوا إلى حل دائم حتى الآن. إن استعادة الممتلكات تمثل أكبر قضية منفردة هامة تؤثر في مسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا في كل من البوسنة وكرواتيا. وتنصب الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ضمان أن تنفذ السلطات المحلية قوانين الملكية وأن تساعد في تعمير الممتلكات التي دمرها الحرب.

ولذلك، نرى أن الاحتياجات في كل منطقة البلقان تتحول من مجال الإغاثة في حالات الطوارئ إلى مجال التنمية. ولكن في ذات الوقت الذي توجد فيه أمس الحاجة إلى الدعم المالي الدولي، يبدو أن حجم الأموال المتوفرة آخذ في التقلص. ومن الأهمية الحاسمة ألا نسمح بأن يؤدي الإرهاق الذي يشعر به المانحون إلى إلحاق الضرر بالتقدم الكبير الذي يجري تحقيقه في منطقة البلقان لحل مشكلة التشرد. ويجد عدد كبير من اللاجئين والمشردين داخليا أنفسهم بعد عودتهم أنهم في مناطق ريفية يواجهون صعوبات جمة فيما يتصل بإعادة إدماجهم في الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. ولا تزال البطالة تعصف بأعداد كثيرة من العائدين، وأصبح خلق فرص عمل أولوية عاجلة. وتدعو الحاجة الماسة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي الدولي لهذه العملية.

أنتقل الآن من جنوب شرقي أوروبا إلى الشرق لأتكلم بصورة موجزة عن جورجيا. أنا أرحب كثيرا بنداء مجلس الأمن مؤخرا إلى الأطراف في الصراع لكي يقللوا مستوى التوتر على جانبي خط وقف إطلاق النار، والاستفادة بالبروتوكول الذي قدمه السيد ديتر بودن،

الممثل الخاص للأمين العام في جورجيا. وبدون التزام الأطراف بضمان أمن السكان المدنيين، يصبح التقدم في تلبية الاحتياجات الإنسانية محدودا جدا.

إننا نقترب من ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، يوم استقلال تيمور الشرقية. وأعرب عن سروري لتمكني من القول إن زهاء ٠٠٠ ١٩٤ من لاجئي تيمور الشرقية تمت بنجاح إعادتهم من تيمور الغربية إلى ديارهم. ويتمثل التحدي الآن في إيجاد حلول دائمة لـ ٠٠٠ ٧٠ لاجئ من التيموريين الشرقيين المتبقين. وثمة دلائل على أن المليشيات في تيمور الغربية فقدت قبضتها الخانقة على سكان المخيمات، ولكن لا يزال يوجد عدد من العوامل التي تمنع اللاجئين من العودة. هناك قضية دفع المعاشات التقاعدية التي يتعين أن تقدمها الحكومة الإندونيسية، وهناك مشكلة الافتقار إلى الإسكان الملائم في تيمور الشرقية. ويتعين إيجاد حلول لهذه المشاكل الهامة للغاية لضمان عودة ٠٠٠ ٧٠ لاجئ، أو على الأقل تمكين معظمهم من العودة إلى ديارهم. ويتعين التصدي لتلك المشاكل بصورة عاجلة، إلا أنني أعتزم استكمال العودة الطوعية قبل يوم الاستقلال. وإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تستطيع أن تبقى هناك شهرا بعد شهر، وسنة بعد سنة. وفي هذا المنعطف، يعني الاستقلال أن بمقدور الناس أن يعودوا إلى بلدهم.

وأود أن أذكر أيضا علامة أخرى من علامات الأمل في جزء آخر من الكرة الأرضية: في المكسيك. في المكسيك، قامت الحكومة في السنوات القليلة الماضية بمنح ما يزيد على ٠٠٠ ٦ لاجئ غواتيمالي حق المواطنة في المكسيك كانوا قد اختاروا عدم العودة، الأمر الذي يعد مثالا ناجحا على عملية إدماج محلية.

وقد تبرعت حكومة ولاية كوينتانا رو مؤخرا بمساحة كبيرة من الأراضي للاجئين السابقين، فبرهنت على التزامها بضمان استمرارية عملية الدمج المحلي هذا.

وقد يبعث على الارتياح أن نغطي العالم بأكمله، لكن لابد لي أن أنهي بياني. في نهاية عام ٢٠٠٠، بدأ مكتبي "المشاورات العالمية بشأن الحماية الدولية" بغية التفكير في كيفية إنعاش الإطار الدولي لحماية اللاجئين المحدد في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ولمساعدة الدول في مواجهة التحديات الإنسانية الراهنة. والأمر الذي أصبح واضحا هو أنه يوجد التزام هائل بحماية اللاجئين، ولكن، توجد أيضا حاجة إلى تقاسم الأعباء بشكل عملي أكبر.

وقد جمعت هذه العملية التشاورية الفريدة – أعني المشاورات العالمية – ممثلي الدول من جميع مناطق العالم، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وما إلى ذلك، فضلا عن اللاجئين أنفسهم. وسيتولد عن هذه العملية جدول أعمال لتوفير الحماية، وهو ما سيوفر دليلا نسترشد به في سنواتنا المقبلة.

وفي إطار هذه العملية، عقد في جنيف يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، اجتماع وزاري للدول الأطراف في الاتفاقية. وكان هذا حدثا خاصا نوعا ما – إذ كان أول لقاء من نوعه للدول الأطراف خلال ٥٠ عاما. وقد افتتحه رئيس الجمعية العامة وحضرته ١٦٢ دولة، بما في ذلك ٧٦ دولة شاركت على المستوى الوزاري. وقد اعتمد هذا الجمع إعلانا تاريخيا للدول الأطراف، يشكل تحولا جديدا في عدد من المجالات. وعلى وجه التحديد، فقد أكد على ضرورة احترام حقوق وحريات اللاجئين، وعلى التعاون الدولي من أجل وضع حد

لمحنتهم، واتخاذ إجراءات لمعالجة أسباب تحركات اللاجئين ومنعهم من أن يتحولوا إلى مصدر للتوتر بين الدول.

أختتم بياني هذا بتوضيح بيِّن بأن اللاجئين، فيما يتصل بمسؤوليات المجلس، هم نتاج الصراع والاضطهاد والافتقار إلى الأمن. ولكن هذه ليست القصة كاملة. إذ بسبب أوجه القصور في أنظمتنا السياسية، ظهرت الحاجة إلى حلول دائمة لأولئك اللاجئين – الإعادة إلى الوطن، أو الدمج المحلي، أو إعادة التوطين. وإن لم توفر هذه الحلول، فستتحول مخيمات اللاجئين وسكانها إلى أراض تنبت اليأس، ويتجه اللاجئون يأسا إلى التحرك. وهم في الواقع يغذون شبكات الإجرام والاتجار بالبشر. وسيتعرض الشباب منهم لإغراء أن يصبحوا، مرة أخرى، شركاء لعناصر العنف. لذا، يجب أن يعي مجلس الأمن ذلك.

ولا يقتصر الأمر على مسألة المنع فيما يتصل باللاجئين؛ إذ يتعين علينا كذلك إيجاد حلول دائمة، ودعوة الدول إلى المساعدة في هذا المسعى. وفي الحقيقة، إن لم تتوفر هذه الحلول، سنكون كمن يتكلم عن قنبلة موقوتة. وعندما نوفر الحلول، ستكون من أنجع الأدوات لكبح هذه الجرائم المتزايدة ووضع حد لها. والحلول تندرج بين أهم الأدوات لمنع ظهور عنف جديد. وهي، في الواقع، عامل أساسي في تحقيق هدف استتباب الأمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد لوبرز على عرضه الواقعي والمعلومات التي قدمها إلى المجلس. كما أود أن أهنئه وموظفيه على تفانيهم في العمل الإنساني الذي يؤدونه لصالح ٢١ مليون لاجئ ينتشرون في جميع أنحاء العالم.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء بتعليقات أو طرح أسئلة فيما يتعلق ببيان السيد لوبرز. وبغية زيادة التفاعلية في هذه الجلسة، سأعطي الكلمة لعدد من أعضاء المجلس قبل أن نعود إلى السيد لوبرز للاستماع إلى ردوده.

السيد سيف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر للسيد لوبرز، المفوض السامي لشؤون اللاجئين، على الإحاطة الإعلامية الزاخرة بالمعلومات التي وافانا بها. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن يبقى المجلس على اطلاع كامل بالقضايا الإنسانية وقضايا اللاجئين، لما لها من تأثير كبير على السلم والأمن الدوليين في العديد من أنحاء العالم. ونقدر للمفوض السامي تشاطره آراءه معنا. وأؤكد له دعم حكومة بلادي لمساعدة اللاجئين ولمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وحيث أننا ندخل مدة نصف القرن الثانية لمزاولة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين مهامه ودخول اتفاقية اللاجئين حيِّز النفاذ، فمن المهم أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بحماية اللاجئين ورعايتهم، وأن نقدم لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين الدعم الذي يحتاج إليه.

والولايات المتحدة، من جانبها، شريك ملتزم. ومن المؤسف أن نجد أن مكتب المفوض السامي يعاني من نقص الأموال بشكل مستمر مما يضطره للجوء إلى ميزانية مقيدة بالموارد. ومن غير المقبول بالنسبة لنا أن بعض اللاجئين، لا سيما في أفريقيا، لا يحصلون على معايير مقبولة من الرعاية. والأمر لا يقتصر على مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بنقص التمويل؛ إذ أن برنامج الغذاء العالمي تحاصره المشاكل نتيجة عدم كفاية الدعم الذي يقدمه المانحون، مما يجعله عاجزا عن مواصلة تقديم المساعدات الغذائية. واللاجئون في بعض المناطق قد تمر عليهم فترات من الوقت دون إمدادات غذائية، وهذا أمر غير مقبول. والولايات المتحدة ستواصل تقديم حصتها العادلة من التمويل.

وإننا نهتم بالاستماع إلى آراء المفوض السامي بشأن أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، والتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب. فبينما اتخذت الولايات المتحدة تدابير جديدة لحماية أمننا القومي، فإننا لا يمكن ولن نسمح لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية بأن تنتقص من تقاليدنا المتبعة منذ زمن بعيد بتوفير الملجأ لمن يحتاج إليه. لكن علينا أن نضمن أن الإرهابيين لن يسمح لهم بأن يستغلوا نظام حماية اللاجئين. وفي رأينا، يمكن منع هذا الأمر بتطبيق دقيق للاستثناءات المتاحة بموجب القانون المعمول به حاليا فيما يتعلق بحماية اللاجئين. ونحن مستعدون للعمل مع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين لضمان أن تؤخذ بعين الاعتبار التدابير الأمنية الجديدة لمكافحة الإرهاب في تحديد وضع اللاجئين والإجراءات المتبعة وطرق التسجيل.

وفي هذا الصدد، نسلط الضوء مرة أخرى على حقيقة أن أمن مخيمات اللاجئين يبقى قضية أساسية. وعلينا أن نضمن حماية اللاجئين من أن يتعرضوا لهجمات، أو أن يؤخذوا رهائن، أو أن يتعرضوا للعنف الجنسي أو العنف الذي يستهدف نوع الجنس. وما زلنا نشعر بالقلق كذلك إزاء أمن العاملين في المجال الإنساني، وإن كنا نرحب بالخطوات التي اتخذت لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة ومكتب المنسق الأمني للأمم المتحدة.

واليوم، نأمل أن يتمكن الملايين من اللاجئين الأفغان الذين نزحوا منذ سنوات عديدة من العودة في نهاية المطاف بصورة طوعية بأمن وكرامة، عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك. ومن الأهمية بمكان أن نركز، كجزء من جهود الإعمار، على الإعداد لهذه العودة. ونحن نتطلع إلى أن نعلم المزيد عن تقييم مفوضية شؤون اللاجئين لمناطق العودة والأعمال التحضيرية اللازمة لكفالة تقديم المساعدة الكافية في الوقت المناسب.

وفي الصحراء الغربية، يسرنا أن نرى إدارة عمليات حفظ السلام تقوم بتمويل موقعين دوليين تابعين لمفوضية شؤون اللاجئين لصالح العملية هناك. كما نؤيد بكل قوة خطط المفوضية الرامية إلى بناء الثقة بين الجانبين.

وفي أفريقيا، لا نزال نعير اهتماما شديدا لنطاق حالات اللاجئين. ونرحب باحتمالات العودة الطوعية بأمن وكرامة إلا أننا نحذر من العودة إلى الوطن قبل الأوان التي تؤدي بالتالي إلى زعزعة الاستقرار. ويسرنا إحراز التقدم نحو إقرار السلام في سيراليون، ونواصل مساندة الجهود التي ترمي إلى تيسير العودة وأعربنا عن رغبتنا الأكيدة في أن نرى إعادة جميع اللاجئين إلى وطنهم. وإننا نعترف، لأسباب عدة، بأن الوقت لم يحن بعد لذلك. كما تراودنا شواغل إزاء استمرار انعدام الاستقرار في شمال ليبريا، حيث تم اقتلاع عشرات الألوف من اللاجئين الليبريين وبضعة آلاف من اللاجئين السيراليونيين.

ونشجع المفوض السامي في اهتمامه بالبحث عن الطرق الكفيلة بالتصدي لحالات اللاجئين القديمة العهد للاستفادة إلى أبعد الحدود من موارد اللاجئين ومساهماتهم واعتبارهم مصدر قوة لا أعباء. وإننا نحث البلدان المضيفة للاجئين على إدراج اللاجئين في خططهم الرامية إلى تخفيف حدة الفقر وفي خططهم الإنمائية.

وإنني، كلاجئ سابق، أود أن أعرب عن التقدير بوجه خاص للبلدان التي وفرت الملجأ للملايين الذين اضطروا إلى الهرب لا في جنوب آسيا فحسب وإنما في أفريقيا وآسيا وجنوب شرقي أوروبا. إن كرم ضيافتهم ومساهمتهم في الجهود الدولية لا تحظى بالاعتراف الكافي.

السيد فرانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على العرض الممتاز الذي قدمه إلينا اليوم. كما

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السيد لوبرز وحكومة سويسرا على نجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية مركز اللاجئين لعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٧٧، الذي عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي.

وبما أن هذه الجلسة تتيح لنا الفرصة لتوجيه أسئلة وإبداء تعليقات، فإني أود أن أبدي بضعة تعليقات موجزة ثم أطرح بعض الأسئلة على السيد لوبرز.

أولا، أعتقد بأننا تلقينا رسالة واضحة جدا من السيد لوبرز بأن الكفاح ضد الإرهاب الدولي لا يمكن أن يتعارض ويجب ألا يتعارض مع الحق في طلب اللجوء. وبهذا المعنى، فإن مجلس الأمن يواجه تحديا هائلا.

ثانيا، من الجوهري الإبقاء على التضامن بشأن هذه المسألة الذي ساد منذ عام ١٩٥١، سليما. ويقتضي هذا التضامن دعما سياسيا ومقاومة الخوف الذي ربما أشاعته الأعمال الإرهابية، وتوفير الموارد الكافية في بيئة من الندرة المتزايدة، والوفاء بأبسط الالتزامات كالانضمام إلى اتفاقية مركز اللاجئين دون تحفظ، في الحالات التي لم يتم فيها ذلك حتى الآن. فهذا التضامن يتخلل جدول أعمال مجلس الأمن برمته، ولا يقتصر على عدد قليل من المسائل، بالرغم عن تركيز اهتمام وسائط الإعلام الدولية.

ثالثا، الأمن جوهري في كل الأحوال، وقد أشار السيد لوبرز بكل صراحة إلى هذه الحقيقة. ونحن نفهم أن من الأساسي تهيئة ظروف آمنة، لا بالنسبة لعودة اللاجئين فحسب وإنما بالنسبة لجميع الاستجابات الإنسانية في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد. بيد أن مسألة الظروف الأمنية لا تنطبق على أفغانستان وحدها. وينبغي لنا أن نستحضر هذا المنظور بشكل بارز في كل مناقشاتنا، لا سيما المناقشات التي تتصل بأفريقيا، حيث تكون الحاجات هائلة لكن الاهتمام العملي من جانب المجتمع الدولي قليل جدا وإمكانيات توليد استجابة دولية راسخة تدعمها الموارد شبه معدومة.

ويتصل تعليقي الأخير بالالتزام الفردي والجماعي من جانب كل عضو في المجلس بتسوية جميع الصراعات بالوسائل السياسية. وهذا أفضل طريق لتحقيق عودة اللاجئين والمشردين داخليا - وليس هناك بديل عنه - ولتحقيق أفضل النتائج في الأجل الطويل.

بالاستناد إلى هذه التعليقات، أود أن أسأل السيد لوبرز ثلاثة أسئلة.

يتعلق أولها بالأمن في مخيمات اللاجئين الذي أشار إليه. ففي أفريقيا بوجه خاص تحدث اعتداءات على اللاجئين وتسود هناك أحوال يختلط فيها اللاجئون بالمتمردين أو حتى بالإرهابيين المحتملين. وأود من السيد لوبرز أن يتقدم ببضع توصيات عملية، في ضوء خبرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمساعدتنا على إجراء ذلك التمييز على الأرض والقيام أيضا بتنفيذ آليات التعاون مع السلطات المحلية لاتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تمكننا من التمييز بين اللاجئ والمتمرد والإرهابي.

ويتعلق سؤالي الثاني بالتوكيد الذي يجب أن يوليه المجتمع الدولي لبلدان المنشأ، التي يأتي منها اللاجئون، أو لبلدان المقصد. ويتمثل فهمنا في أننا نميل إلى التركيز على بلدان المنشأ - أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون - بالاستناد بوجه عام إلى أن تلك الأماكن هي التي تكمن فيها جذور الأزمة. وقلما نولي كبير اهتمامنا إلى بلدان المقصد - إيران وباكستان وتنزانيا وزامبيا وغينيا. وبعد الاعتراف بندرة الموارد وبانتشار الأسباب الدولية التي تتنافس على هذه الموارد، ما هي توصيتكم العملية، سيد لوبرز، بشأن النهج الذي ينبغي لنا أن نتبعه؟ هل ينبغي لنا أن

نركز على احتياجات بلدان المنشأ أم على احتياجات بلدان الاستقبال؟

بالطبع، ربما يرى المرء أنه من الأفضل التركيز على الاثنين معا بصفة عامة، ويبدو ذلك رائعا من المنظور السياسي، ولكن من الناحية العملية قد لا يكون ذلك قابلا للتحقيق دائما.

وسؤالي الأخير هو، هل يمكن للسيد لوبرز أن يعرّفنا، بالأرقام ذات الصلة؟ وما هو تقديره لتكلفة عودة لاجئ واحد وتأهيله وإعادة إدماجه في المجتمع؟ لقد وردت إلى المجلس في عدة مناسبات أرقام معينة، لعملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج على سبيل المثال، ولكن ليس لدي فكرة واضحة تماما عن معدل تكلفة إعادة لاجئ إلى دياره. وأريد أن أعرف، على وجه التقريب، عما إذا كان هناك فرق في هذه التكلفة، مثلا، بين أفغانستان وبين أفريقيا. ولو كانت هناك بعض الأرقام المحددة لساعد ذلك المجلس على الاستجابة.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المفوض السامي لشؤون اللاجئين على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

فيما يتعلق بملاحظاته الافتتاحية بشأن الكفاح ضد الإرهاب، الذي قال إنه ينبغي ألا يمس بحال من الأحوال الحماية الدولية لحق اللجوء السياسي، فليس لدي ما أضيفه. وأعتقد أننا نتفق معه تماما. وعلى المجتمع الدولي أن ينشط لمكافحة الإرهاب، وفقا للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولكن من الواضح تماما أن ذلك ينبغي ألا ينتقص بحال من الأحوال من الحماية الدولية لحق اللاجئين.

ومضى السيد لوبرز ليشير إلى الحالة في أفغانستان وغيرها من مناطق العالم. ففيما يتعلق بالحالة في أفغانستان، كان السيد لوبرز محقا في التأكيد على أن أحد الشروط المسبقة الضرورية لعودة كثير من اللاجئين الموجودين الآن في إيران وباكستان يتمثل في توفير السلامة كما هو واضح. ولكن، هناك شرط ضروري مسبق آخر، أعرف أن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يعمل بجد على توفيره وهو: تهيئة الظروف للعودة. وقبل أن يعود اللاجئون إلى أفغانستان، يجب أن يكون لديهم بيوت، وأعمال، وبيئة طبيعية للعودة، تتيح لهم الحياة بصورة طبيعية في بلدهم. وأعرف أيضا أن المفوض السامي يتفاوض من أجل إبرام اتفاق ثلاثي مع أفغانستان والبلدين المضيفين إيران وباكستان بالتحديد بغية التخطيط لعودة اللاجئين في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من التمتع بالظروف الطبيعية في بلدهم الأصلي.

وأنا أتفق تماما مع بيان السيد لوبرز على أننا يجب بالطبع أن نولي اهتماما وثيقا للأزمة الأفغانية، ولكن هناك أزمات كثيرة أخرى، للأسف، تشمل أعدادا هائلة من اللاجئين ينبغي ألا نغفل عنها. وعلينا ألا نكون ضحايا لما يسمى دائما بتأثير الـ CNN. ومن المؤسف أن هناك أزمات كثيرة، وهناك أعداد غفيرة أخرى من اللاجئين، في أفريقيا مثلا، كما قال السيد لوبرز.

وما يهمنا في مجلس الأمن، هو أن نضمن أننا عندما نعتمد ولاية لحفظ السلام - كما هو الحال في سيراليون أو جمهورية الكونغو الديمقراطية - سنكون قادرين على أن نراعي تماما، في الحدود التي تسمح بها مواردنا المتاحة، حالة اللاجئين والمشردين. وقد أشار السيد لوبرز، على سبيل المثال، إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. فولاية تلك البعثة، تكفل أن يساعد أصحاب الخوذ الزرق على عودة اللاجئين والمشردين، في حدود إمكاناتهم وفي نطاق مناطق نشرهم. وفي اعتقادي، أن مجلس الأمن عندما يتخذ قرارات تتعلق بتوفير خوذ زرق لعمليات حفظ السلام، فإننا يجب أن نراعي بشكل منهجي مشكلة المشردين واللاجئين.

وحسبما أشار السيد لوبرز، فإن نشر مراقبين في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدى بحد ذاته إلى تهيئة بيئة مؤاتية لعودة المشردين واللاجئين. إلا أن الإجراء الذي يتخذه مجلس الأمن، ليس كافيا بحد ذاته للأسف لحل مشاكل المشردين واللاجئين. فالمساعدة مطلوبة. والمفوض السامي يوفر تلك المساعدة وينبغي للمانحين أن يوفروا معظم هذه المساعدة، بالتعاون مع المفوض السامي. وأود أن استرعي انتباه المجلس إلى برنامج وضعته فرنسا مع مكتب المفوض السامي لعودة لاجئين إلى سيراليون يعيشون حاليا في غينيا. ونحن نوفر المساعدة الثنائية ونسهم في تقديم المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال مكتب المفوض السامي لإعادة إدماج لاجئي سيراليون.

ولدي سؤال أطرحه على السيد لوبرز. إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعقد كل عام دورة إنسانية. وأعتقد أنها ستعقد هذا العام في تموز/يوليه في نيويورك. وتنظر الدول الأعضاء حاليا في الموضوعات التي ستدرج في جدول أعمال الدورة الإنسانية لهذا العام. فهل يمكن أن يزودنا السيد لوبرز برأيه الشخصي، الذي يمكن أن يساعد الوفود على التفكير؟ ومن الواضح أن أحد الموضوعات يتمثل في إمكانية الوصول إلى الفئات الضعيفة من السكان، ولكن ربما يكون السيد لوبرز أكثر تحديدا بشأن ما يمكن أن يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الإنسانية في تموز/يوليه القادم.

السيد فال (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي بدوره أن يشكر السيد لوبرز على إحاطته الإعلامية الوافية والمفيدة للغاية. ويرحب وفدي بوجوده ويشكر السيد لوبرز على انتظامه في البقاء على اتصال بمجلسنا وعلى إحاطاته الإعلامية منذ توليه رئاسة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. لقد أحسن صنعا، لأن الموضوعات التي تنطوي عليها مشكلة اللاجئين تظهر في كل مراحل أي أزمة، بما في ذلك تسوية الأزمات بل وفي فترات ما بعد انتهاء الصراع.

ومن المشجع أن نلاحظ اهتمامه المستمر بمصير الأعداد الغفيرة من اللاجئين في أفريقيا. وبالرغم من التركيز الجاري حاليا على أفغانستان، كما أوضح ممثل فرنسا من قبل، فما زلنا نرى أن أفريقيا تظل تمثل حالة خاصة يجب أن تتمتع باهتمام مركّز. وبإمكاننا أن نرى أن السيد لوبرز يوفر ذلك الاهتمام ونحن نشجعه على الاستمرار في ذلك.

وبينما قد يوجد أمل حقيقي بالنسبة لسيراليون، فإن علينا مع ذلك أن نواصل التركيز على مشكلات لاجئي سيراليون، ولا سيما استئناف عملية إعادة توطينهم بغية تمكينهم من المشاركة في الانتخابات المقرر أن تجري في أيار/مايو ومن ثم ضمان أكبر مشاركة ممكنة من شعب سيراليون في هذه المشاورات ذات الأهمية العظمى لدى هذا المجلس. وإنني أتساءل، في هذا الصدد، ما هي التدابير المحددة التي ينظر السيد لوبرز في اتخاذها لتشجيع من بقي من لاجئي سيراليون، في غينيا، على العودة إلى وطنهم، إلى جانب أشياء أخرى. وما هي التدابير التي اتخذت لإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في سيراليون؟

وأود أن أؤكد أن غينيا، البلد الذي يستضيف اللاجئين، ترحب بمبادرة السيد لوبرز بإجراء مشاورات على المستوى العالمي لوضع خطة لحماية اللاجئين. وفي رأينا، أن هذه المبادرة أصبحت ضرورية الآن من أجل إحياء الصكوك القانونية الدولية الرامية إلى حماية اللاجئين، ولا سيما اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وبروتوكول عام ١٩٦٧، بغية تكييف هذه الصكوك بشكل أفضل مع البيئة الدولية الراهنة وبذلك نضمن حماية اللاجئين، كما نضمن ألا يصبحوا مصدر توتر في العلاقات بين الدول، وخاصة بين

دول المنشأ والدول المضيفة، مثلما أكد السيد لوبرز عن حق تماما.

وتستند اتفاقية عام ١٩٥١ بصفة أساسية إلى تقاسم المسؤوليات. ومن دواعي الأسف أن البلدان المضيفة لا تزال تتحمل العبء الأثقل، الأمر الذي ما زال يشكل مصدرا للقلق. وقد سبق أن تناول السفير فرانكو هذه المسألة بشيء من الإسهاب، ونتفق معه اتفاقا كاملا في آرائه في هذا الصدد.

ولا تزال حالة المشردين، بالمثل، تشكل مصدرا مستمرا للقلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ كل التدابير الممكنة لإحلال السلام والأمن وتوطيد دعائمهما في البلدان الخارجة لتوها من صراع وأن يعتمد من التدابير الإضافية الفعالة ما يحتمل أن تعزز المصالحة والتنمية على الصعيد الوطني.

واسمحوا لي بتوجيه الشكر إلى السيد لوبرز مرة أخرى. وأود أن أعرب عن التقدير لموظفي المساعدات الإنسانية الذين يترأسهم لما يبدونه في أعمالهم من تفان وإقدام في ظروف كثيرا ما تكون بالغة المشقة والخطر.

السيد هاريسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): هل لي يا سيدي الرئيس أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر من خلالكم إلى السيد لوبرز على الإحاطة الإعلامية الممتازة والشاملة التي قدمها. فمن المفيد للغاية أن يتلقى مجلس الأمن استعراضا عاما طيبا من هذا القبيل للأعمال التي يقوم بها في المجالات التي نشارك فيها.

وأود فقط أن أوجه سؤالين عن طريقكم يا سيدي الرئيس للسيد لوبرز. ويتعلق السؤال الأول بأفغانستان، أما الثاني فهو سؤال عام بشكل أكثر.

فقد وجّه السيد لوبرز الاهتمام في عرضه للاقتراح المقدم من السيد الإبراهيمي بتوسيع نطاق ولاية القوة الدولية للمساعدة الأمنية عموما في أنحاء أفغانستان. وأود أن أسأله عما إذا كان يستطيع أن يعطينا مؤشرا للكيفية التي قد يؤثر بها ذلك في رأيه على تدفقات اللاجئين داخل أفغانستان ومنها، وأن يبين على وجه الخصوص إلى أي مدى يشكل الافتقار إلى الأمن السائد حاليا في المناطق الريفية من أفغانستان عائقا في سبيل عودة اللاجئين. هذا هو سؤالي الأول.

أما سؤالي الثاني والأكثر عمومية فيتصل بإعادة هيكلة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الآونة الأخيرة، وقد أشار إليها المتكلمون الآخرون، وأود أن أسأل السيد لوبرز عن حجم التأثير الذي كان لها على استجابته للأزمات الأخيرة، بما فيها الأزمة في أفغانستان.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني بصفة عامة لردود الفعل الإيجابية. وسأحاول الرد على بعض الأسئلة التي طرحت.

سأجيب على السؤال الأخير أولا، وهو سؤال عام. نعم، صحيح أنه تعيّن عليّ عندما تقلدت منصبي أن أواجه النتائج المترتبة على كون الميزانية التي قررتها الهيئة الحكومية التي أتبعها، وهي اللجنة التنفيذية، كانت أعلى بكثير من التمويل. واضطررنا لذلك إلى مواجهة عجز قدره ١٢٥ مليون دولار، أو ما نسبته ١٣ في المائة من الميزانية. ولم أر طريقا آخر لسد تلك الفجوة إلا بتخفيض حجم التنظيم. وكان ذلك عملية مؤلمة، سواء من حيث دور الدعوة الذي نقوم به في البلدان أو من حيث جانب تقديم المساعدات. وساورنا بعض القلق لأننا وصلنا في الواقع إلى ما قد يوصف بالقرار الأسفل، أي الحد الأدنى على الإطلاق. وهذا هو الموضع الذي نحن عنده الآن.

ويعني هذا أيضا أنه يتعين مواجهة كل تحدٍ إضافي بتمويل إضافي. وأفغانستان مثال ممتاز على ذلك. ولعلي

أعطي المجلس فكرة عن الأعداد في هذا الصدد. تبلغ ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ٢٠٠٢، أي ميزانيتها السنوية، ٨٢٨ مليون دولار. وتتكلف عملية أفغانستان نحو ١٨ مليون دولار شهريا. فإذا خصمنا نحو ٥ ملايين دولار كانت تشكل بالفعل جزءا من الميزانية السنوية لهذه المنطقة برمتها، فإنا نتكلم عن زهاء ١٣ مليون دولار في الشهر، وهو ما يعادل نحو ١٧٠ مليون دولار، أي ما تزيد نسبته ٢٠ في المائة تقريبا عن ميزانيتنا الممولة. ومن ذلك يتبين بالطبع أننا لا نستطيع أن نقوم بعملية أفغانستان إلا بتمويل إضافي تقدمه البلدان. وكما يدرك المجلس، فقد أعلن عن تعهدات سخية في وقت سابق في اجتماع لمنتدى عريض في جنيف، وفي سياق أوسع مؤخرا في طوكيو.

أما عن النتائج المترتبة بالنسبة للميزانية، فاسمحوا لي بأن أنتقل إلى أحد الأسئلة التي وجهها ممثل كولومبيا، وهو السؤال الثالث. ليس من السهل تحديد وحساب تكاليف الإعادة إلى الوطن. ويرتبط ذلك بالسؤال التالي: ما دور المفوضية في هذا الصدد، وعند أية نقطة نسلم مقاليد الأمور للوكالات والجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى؟

فلننظر في نموذج أفغانستان، وهو مثال مثير للاهتمام، فهي ليست أفريقيا، وليست أوروبا، بل هي حالة بذاتها. واسمحوا لي بأن أربط الآن بين هذه الميزانية البالغة ٢٧٢ مليون دولار لمدة ١٥ شهرا، أي ١٨ مليون دولار في الشهر، وبين رقم المليون وربع المليون لاجئ الذين نعيدهم في السنة. كل هذا على الورق بالطبع. وعلينا أن نرى ماذا ستكون الأرقام الفعلية. ولكن هذا على الأقل يعطي المجلس مؤشرا على العجز المالي مقارنة بما يتطلبه قيام المفوضية بدورها المحدد.

ولعلي أشرح مرة أخرى الدور الذي تقوم به المفوضية على وجه التحديد. إن لجميع أعضاء المجلس حكومات يتبعونها، وقد يكون أسهل الأمثلة أن نقول إن اللاجئين والمشردين داخليا هم أشخاص ليست لهم حكومة ترعاهم. غير أن هناك مفوضية شؤون اللاجئين. وهي تعمل بالفعل بمثابة وزير للداخلية. فتسجل الناس، وتعرف أين هم، وتعد بيانات موجزة عن هؤلاء الناس، وتسأل عن المكان الذي يمكن أن يعودوا إليه. هذا هو نوع العمل الذي نؤديه.

ولعدم وجود حكومة تعنى بهذه المسائل، فإننا عند الاقتضاء نقوم أيضا بتوفير الحماية والمساعدة، بالاشتراك مع هيئات أخرى من قبيل برنامج الأغذية العالمي. ونحن نشكل قوة للتنسيق مع الإدارات الأخرى، والوزراء الآخرين، من أجل هؤلاء الناس الذين ليست لهم حكومة.

وعندما نعيدهم، فنحن في البداية نذهب معهم. ونحاول تقديم المساعدة لهم فيما يتعلق باحتياجاتهم الأولية، كالسفر والاستقرار. وأحيانا نمضي إلى أبعد من ذلك بعض الشيء. خذ مثلا جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، حيث عاونّا الناس على العودة إلى قراهم ومددنا لهم يد المساعدة في ترميم بيوتهم، لكي نكفل لهم عودة ناجحة. وفي حالة كونهم مزارعين، فإننا يمكن أن نمضي إلى حد إمدادهم بالبذور الأولى.

وبالطبع فإننا نحاول أن نفعل هذا في شراكة مع الآخرين، وأن نسلم مقاليد الأمور بأسرع ما يمكن لوكالات التنمية، من خلال همزة الوصل المتمثلة في المساعدات الإنسانية والتعمير والتأهيل. لذلك فمن الصعب للغاية إعطاء ميزانية محددة على وجه الدقة من حيث توفير هذا النوع من الحلول الدائمة.

وهناك بالطبع حلول أخرى. ففي سياق الإعادة إلى الوطن، هناك أيضا الاندماج على الصعيد المحلي في بلدان اللجوء الأولى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقول بضع كلمات عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. لقد تكلمت مع الرئيس مبيكي ورئيس الوزراء كريتيان، الذي بلده عضو في مجموعة الثمانية، عن ضرورة استخدام هذه المبادرة الجديدة أيضا فيما يتعلق باللاجئين من حيث العودة والاندماج في المجتمع المحلي. وردا على سؤال آخر، نرى أن اللاجئين يشكلون في أغلب الأحيان عبئا على السكان المحليين في البلدان المضيفة. ويحدونا الأمل في إيجاد سُبل ووسائل جديدة لمعالجة احتياجات تلك المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من السكان اللاجئين، كجزء من هذه الخطة الجديدة من أجل أفريقيا، ليس للوفاء باحتياجات اللاجئين فحسب ولكن أيضا للوفاء باحتياجات السكان المحليين حتى يقل التنافر في البلدان المضيفة وحتى يمكن لسكان البلدان المضيفة أن يروا أنه على الرغم من أنه قد يكون لديهم كثير من اللاجئين، منهم ليسوا عبئا فقط ولكنهم يمثلون أيضا إمكانيات للأنشطة الإنمائية لتشييد الطرق، وإنشاء المستشفيات وما إلى ذلك. وهذا التغيير في النموذج أي أن المساعدة الإنسانية لا تقدم للاجئين فحسب ولكن تقدم أيضا للمناطق والبلدان المتأثرة والتي يقع عليها العبء يتسم بأهمية كبيرة في الواقع في سبيل إقامة التوازن الذي دعا إليه ممثل كولومبيا. وأدلى ممثل الولايات المتحدة أيضا بتعليقات بشأن تلك التغييرات.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى السؤال المثير للاهتمام الذي أثاره السفير الفرنسي بشأن وضع جدول الأعمال للقطاع الإنساني في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أن هذا يمثل في الواقع فرصة. وكما يعلم المجلس، فإن عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بطبيعته يكمل عمل مجلس الأمن بينما يختلف عنه تماما في نفس الوقت. ومنذ البداية كان هناك مجلس أمن ومجلس اقتصادي واجتماعي. ولكني آمل أن أكون قد أوضحت في بياني صباح اليوم أنهما ليسا منفصلين تماما، وخاصة عندما يتعلق الأمر بإيجاد حلول دائمة. وفي تلك الحالة تكون المنظمات المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي مهمة للغاية، وكذلك مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وبقدر ما تكون ناجحة — وفي ذلك الصدد ذكرت أيضا مؤتمر مونتيري المقبل تكون استثمارا في مجال الأمن للمستقبل.

وبعبارة أخرى، إذا لم نقم بتلك الاستثمارات في الحلول الدائمة، فإننا سنرى مرة أخرى اللاجئين اليائسين يتحولون إلى شبكات إجرام ويمرون بكل أنواع المشاكل للوصول إلى البلدان ذات الاقتصادات الناضجة. وإذا لم تكن لدينا حلول للحالات المتطاولة، فإننا سنرى مرة أخرى اللاجئين — وخاصة الشباب في المخيمات — يصبحون معرضين للخطر إلى الدرجة التي يمكن أن يجذبهم فيها من يمارسون العنف، بما في ذلك أمراء الحرب وما إلى ذلك. ولذا فإني أرى أن هناك علاقة بين الاستثمار في الأمن وعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذا آمل أن يكون هناك مجال وفرصة ربما، خلال القطاع الإنساني لهذه السنة، لمناقشة وتحليل هذه المسألة إلى مدى أبعد. وينبغي لي بالطبع أن أقول لممثل فرنسا إنني لست مسؤولا. إني فقط أتساءل وأشير إلى أن هذا الأمر قد يكون مهما. ولكني آمل أن يصبح ممكنا، بمساعدة الأعضاء هناك.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالأمن في المخيمات والفصل بين العناصر المسلحة واللاجئين. وهذا في الواقع جانب في غاية الأهمية. واسمحوا لي أن أقول إننا نحرز تقدما بالمقارنة بعدد من السنوات الماضية. وقد تم تطوير ممارسات لفصل العناصر المسلحة عن اللاجئين على نحو أكبر وعلى نحو أساسي. ويمكننا أن نرى ذلك عمليا. وإذا ما أخذنا أعضاء المجلس إلى الحدود بين أنغولا وزامبيا، فسيتمكنون من مشاهدة الناس وهم يدخلون ومراقبة كيفية عملنا مع المسؤولين في زامبيا للفصل بين الناس. وأعني فصلهم حرفيا،

حيث يؤخذ الأشخاص المسلحون إلى مخيمات أخرى بعيدة توجد فيها عناصر مسلحة أخرى وحيث يفصلون تماما عن اللاجئين الآخرين. وإذا ما أخذت أعضاء المجلس إلى مخيمات اللاجئين البوروندييين في تترانيا، فإنهم سيرون أن هناك جهدا كبيرا يبذله حاليا الجيش والشرطة الداخلية في تلك المخيمات للحد من وجود الأسلحة في المخيمات ومحاولة إبقائها خارجها. وهذا بالطبع هو مثلنا الأعلى: أي أن تكون لدينا مخيمات للاجئين خالية من الأسلحة. وهكذا يوجد تقدم. وهذا يشمل ''سلم الخيارات'' المشهور، الذي نستخدمه في محاولة تحسين الحالة في المخيمات من خلال عملية الفصل.

والتعرض للخطر في المخيمات لا يقتصر فقط على العناصر المسلحة. فعندما نتكلم عن تعرض النساء للخطر في المخيمات فإننا نتكلم عن أنواع أخرى من المشاكل، كما قد يتصور المجلس. وإني أردت فقط أن أشير إلى هذا لاسترعاء انتباه المجلس. وهو عنصر في غاية الأهمية.

وأود أن آخذ دقيقتين للرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس فيما يتعلق بأمن موظفي العمل الإنساني أنفسهم. وهذا جزء هام جدا من مسؤوليتي ومسؤولية زملائي. وإني تقريبا في كل شهر، إما أكتب رسائل إلى زملاء أو أتلقى منهم رسائل بسبب وجود ضحية جديدة. والأرقام آخذة في الارتفاع. وهذه حالة مأساوية نحاول تحسينها بتدريب الموظفين ليكونوا مدركين للمخاطر وإعطائهم أجهزة الاتصال اللازمة، الأمر الذي يساعد كثيرا على تحسين مستوى الأمن. وكما يعلم المجلس، فإننا نعمل أيضا مع منظومة منسق الأمم المتحدة للشؤون الأمنية.

ولكن من المؤلم أن كل هذه الاستثمارات التي يجب أن نقوم بها تمثل أموالا من الموارد المالية التي يجب علينا أن نسددها نحن أنفسنا. وإني في بعض الأحيان أضطر إلى أن أقول للاجئين المساكين في المخيمات إنني متأسف على أنه لا يوجد سوى القليل لهم، ولكن يجب علينا أن ندفع من أجل الأمن. وإني أشك بصدق في أن تكون الأمم المتحدة ككل غير قادرة على أن تتحمل الدفع لهذا الغرض من الميزانية العادية. وأود أن أكرر ذلك هنا مرة أخرى. ومن المعلوم أن ذلك يمكن القيام به، ولكنه لم يتم. وهذه حالة غريبة جدا، أن يسمح المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجود حالة لا يعتبر فيها أمن موظفي العمل الإنساني جزءا من مسؤولياتهما الأساسية.

لقد وجه إليَّ ممثل غينيا كلمات رقيقة، وكان محقا في أن يسألني كيف أقوم الآن بتنفيذ عملية الإعادة — وخاصة فيما يتعلق بعودة اللاجئين في غينيا إلى سيراليون. وسنحاول هذا بطريقة مماثلة لما تم القيام به في أفغانستان. أما الآن والحالة الأمنية آخذة في التحسن، فإننا نتحرك تجاه خطة للإعادة. وقد تكلمت مع العاملين معي. وقد تعرضت لبعض الضغط لزيادة عدد العائدين، كإشارة سياسية أيضا. وإننا نحاول القيام بذلك. ونعلم مدى أهميته للعملية السياسية نفسها. ولكني، في هذه الحالة أيضا، مقتنع بأن عودة اللاجئين ينبغي أن تكون مدعومة. وبالتالي يجب علينا مساعدة اللاجئين على الاندماج من جديد في قراهم حتى يتسنى لهم أن يبدؤوا مرة أخرى في كسب عيشهم بأنفسهم. وكما يعلم المجلس، فإن معظمهم يفعل ذلك في مجال الزراعة. وسنقوم بذلك، وربما سنعود إلى المجلس قريبا بخطة أكثر شمولا لتوضيح ما نقوم به في سيراليون.

ولقد أبدي عدد من الملاحظات الأخرى، لكنني سأحاول أن أكون انتقائيا في الإجابة عليها. والسؤال الذي يجب أن أجيب عليه بالطبع هو سؤال ممثل المملكة المتحدة، بشأن الأمن، أو انعدام الأمن، في أفغانستان. لا توجد لدي أرقام دقيقة، إلا أن الموظفين التابعين لي يقولون لي إنه كان أمرا مجزيا جدا في البداية أن نرى شدة الرغبة التلقائية بين الناس في الذهاب إلى ديارهم. لقد جازفوا؛ وكانوا في

طريقهم، فعلا، إلى أفغانستان جديدة في ظروف مقبولة. وفي هذه اللحظة بالذات، نرى في السماء سحابتين. الأولى أنه وقعت عدة حوادث يفر فيها الناس الآن، حتى في "أفغانستان الجديدة"، وخاصة البشتون، من مناطق معينة من الواضح أنها تفتقر إلى التسامح والاحترام - وبعبارة أخرى تفتقر إلى الأمن. والسحابة الثانية، وهو ما نخشاه، أن الحماسة سوف تفتر إن لم يتوفر أمن كاف في الريف. وليس بمقدوري تقديم تقدير لما يعنيه ذلك بالأرقام، ولكن ينبغي أن تشجعنا المؤشرات على التفكير بجدية في معالجة هذه المشكلة الأمنية. وهذه بالطبع ليست مسؤوليتي الأولى، ولكن يجب أن أذكر هذه النقطة. وأنا أعي تماما المعضلات هنا: إلى أي مدى يتعين على القوة الدولية أن تعني بذلك، وإلى أي مدى يمكن الإسراع في عملية تشكيل جيش أفغاني وقوة أمن أفغانية. الشيء الوحيد الذي أستطيع قوله هو أن هناك حاجة حقيقية لذلك، بشكل ما أو بآخر. وإلا فلن تسير العملية على ما يرام.

وأعتقد أن من المناسب أن أتوقف هنا، بعد أن أجبت على عدد من الأسئلة، ودون أن أتكلم مدة طويلة جدا.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد لوبرز على إجاباته المفيدة جدا.

هذه جلسة قيّمة ومفيدة للمجلس، ولهذا السبب نود جميعا أن نشارك. إلا أنني آمل أن نتمكن جميعا من مراعاة الوقت، بحيث نستطيع رفع الجلسة في موعد لا يتجاوز الساعة ١٣/٠٠.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): الوفد الروسي ممتن لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز، على إحاطته الإعلامية التفصيلية وعلى إجاباته على الأسئلة التي طرحها أعضاء المجلس.

لا حاجة بي إلى أن أتكلم عن أهمية عمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إطار منح ضحايا الحروب والصراعات في بلدان ومناطق عديدة فرصة جديدة للحياة بطريقة سلمية. وهذا أمر واضح تماما. واليوم يتركز اهتمام المجتمع الدولي على بؤر التوتر حيث تشمل المهام الأكثر إلحاحا العودة واسعة النطاق للاجئين وتوفير المساعدة الدولية للمشردين داخليا. ولقد شرح السيد لوبرز بالتفصيل الخطوات التي تتخذها مفوضية الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشاكل من البلقان إلى تيمور الشرقية.

اسمحوا لي أولا أن أركز على الحالة في أفريقيا، حيث تصل هذه المشاكل إلى أخطر وضع لها. إنها تكثّف العنصر العرقي القوي للصراعات في أفريقيا، وعلى رأسها الصراع في منطقة البحيرات الكبرى. إن مجرد وجود عدد كبير من اللاجئين من مجموعة عرقية معينة في أراضي دولة مجاورة - مثل حالة الهوتو الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية - غالبا ما يسبب تفاقم التوترات الإقليمية. كما لا يمكننا تجاهل أنشطة الجماعات المسلحة التي يترح أعضاؤها مع اللاجئين؛ وهذا يجعل حماية الفئة الثانية أكثر صعوبة.

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن دأب عند نظره في جميع الصراعات على الاهتمام المتواصل بمشاكل اللاجئين ودعم جهود مفوضية الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية الأخرى، فإن الحالة ما زالت متوترة للغاية. فما زال الملايين من البشر منقطعين عن أوطانهم، ومحرومين من ضروريات الحياة الأساسية. وتدين روسيا بقوة الترحيل القسري أثناء الصراع لناس مستهدفين، كما فعل اتحاد يونيتا في أنغولا، على سبيل المثال. فهذا يُبعد الناس عن وسائلهم الإنتاجية - أي عن الأرض بصفة رئيسية - ويزيد من تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية العويصة بالفعل التي تواجهها البلدان المعنية.

ونحـن قلقـون بشـدة إزاء الزيـادة الأخـيرة في وتـيرة الهجمات واستعمال القوة ضد موظفي العمليات الإنسانية الدولية. وهذه الجرائم لا يمكن تبريرها، ويجب معاقبة المذنبين فيها على النحو السليم. ويتطلب ضمان سلامة موظفي العمليات الإنسانية أكثر من مجرد وجود وحدات عسكرية يرسلها مجلس الأمن لحمايتهم؛ فالسلامة تتطلب أيضا تقيدا صارما بمبدأ الحياد في توفير المساعدة الإنسانية. ويجب الكف عن استخدام المساعدة الإنسانية كأداة لممارسة الضغط السياسي على أي طرف في صراع. وإلا فإن المساعدة يمكن أن تصبح عاملا يثير الصراع بدلا من أن تكون أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في حالة من الحالات ودعم عملية التسوية السياسية فيها. وهذا ما حدث في الماضي في الصومال وفي رواندا.

اليوم توجد حاجة ملحة للعمل الإنساني من أجل حل مشكلة اللاجئين في أفغانستان وما حولها؛ ولقد تكلم السيد لوبرز عن هذا بالتفصيل، مثلما فعل عدد من الأعضاء الذين تكلموا قبلي. وللأسف، يظل الوضع هناك بالغ الصعوبة. عشرات الآلاف من الأفغان يعانون من الجوع؛ والحياة في مناطق عديدة من البلاد توشك على الانقراض، والأمراض تستشري.

ولقد كانت روسيا من بين أوائل البلدان التي مدت يد العون إلى الشعب الأفغاني. وخلال الشهرين الماضيين، سلّم بلدي حوالي ١٠ ٠٠٠ طن من المواد الإنسانية إلى أفغانستان. ولدينا مستشفى ميداني يعمل هناك ويقدم خدماته بالمجان للأفغان. كما أعيد فتح نفق سالانغ أمام حركة المرور. وفي موسكو، تستكمل الآن منظمات ومكاتب روسية أخرى العمل على أمور متعلقة بالمرحلة القادمة من المساعدة الروسية لأفغانستان، التي ستكون أكبر وأكثر تنوعا. وإننا ندعو الأطراف التي أتى منها اللاجئون والبلدان التي تؤويهم إلى إيجاد الظروف التي تساعد على الإعادة الطوعية للأوطان. وفي الوقت نفسه، وفي عدد من الحالات، سيكون الإدماج أو التوطين المحلي في بلدان ثالثة من بين الخيارات لتوطين اللاجئين غير القادرين، بسبب الظروف السائدة، على العودة إلى ديارهم.

إننا نؤمن بأن المهمة الرئيسية لمجلس الأمن هي إيجاد إطار سياسي يمنع من خلاله حدوث مشاكل اللاجئين وينزع فتيلها وتُحسم في النهاية. ونحن من الناحية العملية، بحاجة إلى تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي يجب أن تكون أنشطتها غير سياسية على الإطلاق، بل إنسانية واجتماعية في طابعها.

وفي الختام أود أن أركز على مشكلة واحدة لها أهميتها أثيرت في سياق مناقشتنا. مكافحة تهديد الإرهاب تتطلب أن يضع مجتمع الأمم استراتيجية شاملة متعددة الأوجه وطويلة الأجل. والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) يطالب الدول، قبل أن تمنح مركز لاجئ، أن تتخذ التدابير المناسبة بغرض التأكد إذا قام طالبو اللجوء بتخطيط أعمال إرهابية أو تيسيرها أو الاشتراك في ارتكابها. ومن الواضح، أن منع حق اللجوء والحماية للإرهابيين يجب أن يكون عالميا وأن يُطبق بدون الكيل بمكيالين. ومن هذا المنظور، نعتقد بأنه ينبغي لنا أن نلقي نظرة جديدة على الحالة في مخيمات اللاجئين بهدف منع تحويلها إلى أرض خصبة للإرهاب أو مورد طبيعي له.

السيد شن شو (الصين) (تكلم بالصينية): يعرب الوفد الصيني عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وعلى غرار ما ذكرته الوفود الأخرى، نعرب عن الشكر أيضا للسيد لوبرز على إحاطته الإعلامية المفصلة، وبصفة خاصة على استعراضه الموجز الذي قدمه عن الحالة في سيراليون وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البلقان، الأمر الذي سيكون مفيدا إلى حد كبير في

مناقشات المجلس. كما أن تعليقاته عن العلاقة بين قضية اللاجئين والحرب ضد الإرهاب جديرة باهتمامنا.

إن مشكلة اللاجئين تمس قضايا كثيرة ويجب حسمها باتباع نهج متكامل. وتدل القضايا التي ينظر فيها مجلس الأمن في الوقت الراهن على أن الصراعات والحروب هي السبب الرئيسي في وجود اللاجئين والمشردين داخليا. ولذلك، وفي حين يتعين تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، ينبغي أن ينصب تركيز المجتمع الدولي على حل المنازعات وتسوية الصراعات. ولقد أسفر العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية عن نتائج في هذا السياق. ولذلك، نعتقد بأنه ينبغي أن يبذل مجلس الأمن المزيد من الجهود في ذلك الاتجاه.

وتتطلب تسوية مشكلة اللاجئين على النحو الصحيح بذل جهود مشتركة تقوم بها الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والأطراف في الصراع. وينبغي أن تتسم شتى الهيئات في منظومة الأمم المتحدة أيضا بالمزيد من الكفاءة في تقسيم أعمالها وتعاونها على نحو أفضل كي يتسنى القيام بأعمال إغاثة اللاجئين بطريقة متسقة ومنتظمة.

والمشاكل المرتبطة باللاجئين تتنوع من جزء إلى آخر في العالم. ولذلك ولدى حل تلك المشاكل، لا بد لنا أن نراعي الأوضاع والاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق المعنية. فبالنسبة لبعض البلدان النامية، يكون الفقر والتخلف الاقتصادي يشكلان في أغلب الأحيان أكبر مصدرَين للصراعات المسلحة، في حين أن الافتقار إلى البنية الأساسية، يؤدي بدوره، بصورة خطيرة إلى تعويق أعمال الإغاثة للاجئين. تلك هي الحالة في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون. ولذلك فإننا نؤيد تعليقات السيد لوبرز ومفادها أنه يتعين علينا أن نواصل إيلاء أولوية عليا لأفريقيا. وينبغي لنا أن نستفيد من الأعمال التي تمت حتى الآن كي يتسنى بصورة حقيقية تقديم المساعدات إلى تلك البلدان حتى تتغلب على صعوباتها الاقتصادية وتعالج على النحو الصحيح عودة اللاجئين وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم. فإذا أحرزت أعمالنا في هذا الصدد نتائج سريعة، فسوف تترك أثرا هاما على السلام والأمن في البلدان والمناطق المعنية.

لقد طرح المتكلمون السابقون أسئلة كثيرة كنت قد اعتزمت طرحها، ولهذا، لن أطرح أيّا منها. أردتُ مجرد أن أدلي بهذه التعليقات الموجزة. غير أنني أود، قبل أن أختتم كلمتي، أن أتكلم عن مدى تقديرنا للمساهمات الهامة التي قدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على مرّ السنين ومساهمته في حسم مشاكل اللاجئين في أرجاء العالم. وسوف يواصل الوفد الصيني تقديم الدعم للأعمال التي يضطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. ونحن مقتنعون بأن مكتب المفوض السامي سوف يواصل، تحت قيادة السيد لوبرز، تحقيق المزيد من الإنجازات.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يود وفدي أن يعرب عن سعادته وترحيبه بمشاركة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد رود لوبرز، الذي نعبّر له عن شكرنا على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى مساهمته في متابعة مسألة اللاجئين وإيجاد حلول للمشاكل التي يعانون منها؛ وعلى زيادة وعي المجتمع الدولي بمأساة اللاجئين في أنحاء العالم ودفعه إلى بذل جهود حثيثة بشأن التخفيض من معاناة اللاجئين وإيجاد الحلول الناجعة لمشاكلهم.

تعي سورية أن السنوات الأخيرة شهدت إلقاء أعباء جسيمة على عاتق المفوض السامي لشؤون اللاجئين نتيجة لاحتياجات الأعداد الكبيرة من اللاجئين والنازحين داخليا ممن وجدوا أنفسهم في خضم الصراعات. ونقدّر للمفوضية اضطلاعها إلى حد كبير بتلبية احتياجات هؤلاء اللاجئين.

إن موضوع اللاجئين مشكلة بارزة في مناطق الصراع في العالم. وحل هذه المشكلة يشكل عنصرا أساسيا وهاما في تسوية النزاعات. كما أن التدفق الهائل للاجئين وتسليحهم عنصران يساهمان أيضا في عدم الاستقرار في مناطق النزاع، حيث أن عودة اللاجئين وتوطينهم مسألتان أساسيتان في عودة السلم الدائم والاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب.

ويجب ألا نغفل أبدا الأسباب الجذرية للصراعات في العديد من أرجاء العالم. حيث تجد العديد من هذه الصراعات جذورها في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية الموروثة من عهود الاستعمار أو نتيجة للاحتلال الأجنبي، كما هو الحال في الشرق الأوسط والعديد من الدول وخاصة الدول النامية.

وعلى الرغم من أن مشكلة اللاجئين في الشرق الأوسط ليست في إطار ولاية المفوض السامي لشؤون اللاجئين، لكنها في جميع الأحوال تأتي في إطار ولاية الأمم المتحدة ونظامها، فإننا نشير إلى وجود ملايين من الفلسطينيين ما زالوا مشردين بعيدا عن ديارهم وكانوا قد أخرجوا منها بقوة السلاح منذ عام ١٩٤٨.

وهذه مشكلة إنسانية مستمرة منذ ٥٤ عاما.

ناهيك عن النازحين الذين شردهم إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . ومنهم حوالي نصف مليون سوري. وخلافا لكل منطق أو حكم قانوني، ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومنها القرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، ما زال هؤلاء اللاجئون يعيشون دون أمل، بل وما زالوا يواجهون ادعاءات ومنطقا غريبين عن التعامل الدولي مع قضية اللاجئين. فهناك رفض كامل من الجهة المعنية، إسرائيل، بعودة هؤلاء إلى أرضهم ومدنهم وقراهم، بحجج لا تنتمي نهائيا إلى التوجهات التي اعتمدها هذا المجلس والأمم المتحدة بشكل عام لتسهيل عودة جميع اللاجئين إلى بلدانهم.

هناك حوالي مليون لاجئ فلسطيني في الأردن؛ وحوالي نصف مليون آخرين في سوريا؛ وحوالي نصف مليون في لبنان. وتصر إسرائيل على أنه لا يحق لهؤلاء العودة، وذلك في الوقت الذي تسمح فيه للعديد من الآخرين بالعودة إلى بلاد ليست بلادهم، وإلى بيوت ليست بيوتهم. والمهم أن هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين يرفضون الإقامة أو التوطين في البلدان الموجودين فيها، وأملهم الوحيد ورغبتهم الوحيدة العودة إلى قراهم ومدنهم وأرضهم.

وسورية تتفق مع كل ما ورد على لسان السيد المفوض السامي والملاحظات التي أبداها العديد من المتكلمين. فنحن نعبر عن قلقنا أيضا إزاء وضع اللاجئين في أفريقيا، ونعتقد أنه يجب إيلاء أولوية مطلقة لهؤلاء اللاجئين الذين يعانون مرارة التشرد والفقر. كما أننا نؤيد ما ورد على لسان المفوض السامي بضرورة الاستثمار في مناطق العودة. وعلى هذا الأساس، ففي الوقت الذي نعبر فيه عن شكرنا للدول المانحة، وعن تقديرنا للإمكانيات الكبيرة التي توظف لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، فإننا نقول إن البلدان النامية ما زالت تتحمل قدرا كبيرا من عبء اللاجئين على النطاق العالمي. كما أننا نطالب أيضا بضرورة وجود حماية دولية للاجئين بغية ضمان عملية عودتهم الطوعية إلى بلدانهم، مع الاعتراف والإقرار بأن العودة الطوعية إلى الوطن في ظل ظروف الأمان والكرامة لا تزال تشكل الحل المفضل لدى اللاجئين.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر المفوض السامي على بيانه الزاخر بالمعلومات، وعلى المواضيع حسنة التوقيت ذات الصلة التي أثارها هذا الصباح.

وتبقى الحقيقة متمثلة في أن ضحايا التروح القسري، سواء كانوا من اللاجئين أو النازحين داخليا، هم أحد الأعراض الكامنة للصراعات والحروب، بل ومصدر لصراعات وعداوات جديدة. ولذا، فمن نافلة القول أن عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لابد أن يكون مترابطا بشكل وثيق مع كافة الجهود الدولية لمنع وتخفيف وإنهاء الحروب والصراعات المسلحة والتوصل إلى حلول دائمة. ولكن، مدى نجاح هذه الجهود سيحدد حجم ونطاق الحاجة إلى تدخل مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

وعلى المجتمع الدولي التزام بحماية حقوق الإنسان لضحايا التروح القسري. ولقد كانت النرويج دوما من المنادين النشطين بضرورة إيلاء اهتمام خاص لأشد المستضعفين بين الضحايا – ألا وهم الأطفال والنساء. وقد أدركنا أن التدابير العامة لا تكفي غالبا، وذلك راجع لعدة أسباب، أبرزها أن المعايير تحدد في الغالب من المنظور الذكري. وإننا نثني على مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للتقدم الذي أحرزه نحو إدماج المنظور الجنساني في عملياته.

إن جميع الحالات الوطنية والإقليمية التي تطرق إليها المفوض السامي في بيانه هذا الصباح تستأهل مزيدا من المناقشات المتأنية التي قد تضيق عنها هذه المناسبة، خاصة في ضوء ضيق وقتنا. ولذا، ستقتصر ملاحظاتي على اثنتين من الحالات التي تناولها.

لسنوات عديدة، أفرزت أفغانستان أكبر عدد من اللاجئين في العالم. وعلى الرغم من أن فرص إعادة هؤلاء إلى الوطن هي الآن أفضل مما كانت عليه لسنوات، يمكننا أن نتبين مدى أهمية الوضع الأمني في نجاح هذه العملية. وفي الواقع، إن النرويج، التي تترأس فريق الدعم الأفغاني، تدرك تماما أن كل الجهود الإنسانية وجهود التعمير التي يبذلها المجتمع الدولي ستكون منقوصة إذا سمح للحالة الأمنية بأن تتدهور. وعلينا أن ندعم العملية السياسية وسلطة الإدارة المؤقتة في كابول وألا ندخر وسعا من أجل توفير بيئة أمنية مستقرة لإنجاز المهام الضخمة المتمثلة في إعادة التأهيل وإعادة التعمير.

إن عودة اللاجئين والمشردين داخليا من الأفغان تمثل مهمة جسيمة بالنسبة لمكتب المفوض السامي. وإذا أردنا أن يكتب لنا النجاح، علينا أن نعتبر اللاجئين والمشردين داخليا لا مجرد ضحايا فحسب، بل ومورد أيضا، على أن يكون لهم صوتهم المشروع في إدارة شؤون حياتهم. ويشكل تمكين المرأة تحديا من نوع خاص. وإننا نضع الكثير من الثقة في قدرة مكتب المفوض السامي على الاضطلاع بدوره في هذه المهمة وتنسيق جهوده مع كل الجهات الدولية الأخرى ذات الصلة.

ولدي كلمة بشأن غرب أفريقيا: فبالنسبة لليبريا، يسرنا أن الأوضاع الأمنية قد تحسنت كما يبدو في المناطق التي كان المشردون الليبريون واللاجئون من سيراليون يفرون منها في الأسبوع الماضي نتيجة القتال المكثف الدائر بين المتمردين وقوات الحكومة. وكون أن أعدادا كبيرة من هؤلاء الليبريين قد شردوا مرات عديدة، وأن بعضا منهم قد أعيدوا إلى ليبريا قبل بضع سنين فحسب، بعد أن أرغموا على العيش في الخارج كلاجئين، إنما يدلل تماما على الجوانب الإنسانية المأساوية التي تنطوي عليها هذه القضايا. كما يدلل على أهمية كفالة الأمن للاجئين بعد مساعدتهم

على العودة إلى ديارهم. وآمل أن يمضي مكتب المفوض السامي الآن قدما في العملية المزمعة للإعادة الطوعية للاجئين إلى سيراليون، وأن تتخذ الخطوات المناسبة للإعداد لعودهم إلى ديارهم.

وأخيرا، نرحب بالمستجدات التي وافانا بها المفوض السامي بشأن الحالة في إريتريا وإثيوبيا، والتي تكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى الزيارة الوشيكة التي ستقوم بها بعثة مجلس الأمن إلى هذين البلدين. وستبقى ملاحظاته في الأذهان.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفدي، أود أيضا أن أشكر المفوض السامي، لوبرز، على العرض التفصيلي الشامل الذي قدمه هذا الصباح، كما أحييكم، سيدي، على حسن الإدارة والعزم اللذين تتحلى بهما منذ تبوأت سدة الرئاسة.

ونظرا لأنه قد أجيب على العديد من النقاط التي كنت سأثيرها، فإني سأكتفي بطرح سؤالين أو ثلاثة أسئلة عامة إذا سمحتم لي.

يتصل السؤال الأول الذي تناوله السيد لوبرز في بداية ملاحظاته وفي نهايتها بالإضافة إلى جوابه الأول، باستعماله عبارة ''النموذج'' من حيث النهج الجديد الذي يتبعه المجتمع الدولي في معالجة مشاكل اللاجئين. وفيما يتعلق بعملية المشاورات العالمية، أشار اجتماع الوزراء الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر وكثير من المسائل التي ما فتئ يركز عليها خلال الأشهر الأخيرة، إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي، بالاستناد إلى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧، بالنظر في التحديات الجديدة المتمثلة في التحديث، حسبما أظن أنه قال، بشأن مسائل كحماية اللاجئين ضمن تحركات المهاجرين على نطاق أوسع؛ وتقاسم الأعباء بطبيعة الحال، الذي أصبح أمرا حاسما، لأن العديد من الحكومات، كما قال، تتردد في استقبال عدد كبير من اللاجئين؛ وإدماج اللاجئين الاقتصاديين الذي قد يكون أمرا عسيرا جدا.

هل يرى السيد لوبرز، بوجه عام، أنه انبثقت عن العملية التي يضطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين حاليا مجموعة عملية من النتائج؟ هذا هو سؤال تجريدي، من عدة وجوه، إلا أن النتائج التي تقترن بها هذه المسائل ستصبح بطبيعة الحال عملية إلى حد كبير، بالاستناد إلى كيفية نظر المجتمع الدولي والمجلس إلى هذه المسائل في المستقبل.

وهناك سؤال ثان أردت أن أطرحه يتعلق باللاجئين الذين يتركون يعانون في المخيمات، لعشرات السنين. وقد أثار المفوض السامي نقطة تتعلق بإعادة اللاجئين الإريتريين من السودان إلى وطنهم، وهنا أعتقد أنه ذكر رقم ٠٠٠ ٣٦ لاجئ. وقد أكد بحق أن العديد من هؤلاء الأشخاص ما برح في المخيمات منذ الستينات والسبعينات. هل هناك أي نهج محدد يمكن اتباعه؟ من الواضح، أن الأمر نفسه يحتمل أن ينطبق على أفغانستان: فملايين الأشخاص، وحتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر، لا يزالون في المخيمات في إيران وباكستان. فما هو النهج الذي يمكن اتباعه للتصدي لمسألة اللاجئين في الأجل الطويل، بما في ذلك في سياق المناقشات التي تجري مع الاتحاد الأفريقي بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، نظرا لأن هذه المسألة لا تزال تشكل مشكلة يميل المجتمع الدولي إلى تجاهلها في معظم الأحوال - ولا سيما في العديد من البلدان الأفريقية - وأصبحت بدورها في كثير من الأحوال عاملا قويا من عوامل عدم الاستقرار، بعد سنوات أو عقود أحيانا من عملية منع الصراع؟

ويشير السؤال الأخير الذي أردت أن أطرحه، بالاستناد إلى ملاحظات المفوض السامي، إلى منطقة

البحيرات الكبرى. لقد أتيحت لنا فرصة الاستماع إلى الرئيس بويويا في وقت سابق من هذا الأسبوع. وفيما يتعلق بعدد المشردين داخليا أو اللاجئين الذين، كلما تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار، قد يحاولون العودة بأعداد كبيرة جدا إلى بوروندي، كان هناك بعض التخمين بأنه جرت مناقشات بشأن تزويدهم بملجأ آمن كتدبير مؤقت أو أنه سيتبع نهج أكثر تعقيدا، نظرا لأعدادهم الكبيرة. وقد لاحظت بالطبع أن السيد لوبرز استخدم في بيانه عبارة ''طوعية''. هل يرى التحدي المحدد في منطقة البحيرات الكبرى وفي بوروندي باعتباره أكثر التحديات تعقيدا خلال الفترة القادمة؟ ونظرا لأن من المأمول أن يتم التوصل إلى وقف إطلاق النار طال الوقت أو قصر، ما هي السرعة التي يتوخاها لحركة العائدين، إذ يصل العدد إلى ٦٠٠ ٠٠٠، على ما أعتقد في تنزانيا لوحدها؟

هذه أسئلة عامة إلى حد بعيد، إلا أنني أود في الختام أن أعرب عن التقدير للتفصيل الذي ناقش فيه هذه المسائل. وإننا نقدر العمل الذي يضطلع به تقديرا كبيرا.

السيدة لي (سنغافورة) (تكلمت بالانكليزية): نرحب كما رحب غيرنا بعودة المفوض السامي إلى المجلس ونشكره على الإحاطة الإعلامية الشاملة للغاية التي قدمها. فالعرض الذي قدمه هو تذكير في الوقت المناسب للصلات القائمة بين مسألة اللاجئين وصون السلم والأمن الدوليين.

إن استهداف اللاجئين والمشردين داخليا قد استخدم لوقت طويل كهدف عسكري وأداة سياسية. ونظرا لأن عمليات الإزاحة الجماعية لبني البشر تؤدي في الواقع، وبحكم طبيعتها، إلى زعزعة الاستقرار، فإن هذه الهجرات الجماعية كما قال السيد لوبرز تسفر عن زيادة حدة التوتر بين الدول وتقوض السلم والأمن الدوليين.

كما نتوجه بالشكر للمفوض السامي على تذكيرنا بأن أفريقيا يجب أن تظل على رأس الأولويات. وإننا بالطبع، باعتبارنا نشغل منصب رئاسة لجنة الجزاءات المفروضة على ليبريا، قد أحطنا علما بكل تأن بتعليقاته على الحالة في اتحاد نهر مانو. كما أحطنا علما بتعليقاته على الحالة في تيمور الشرقية. وعلى الرغم من أنه ليس بوسع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يظل في تيمور الشرقية إلى ما لا نهاية، فإننا نأمل بأن يولي في خطط خروجه اهتماما متأنيا لمراعاة الحالة الراهنة على الأرض.

ولدى التصدي لتدفقات اللاجئين، هناك حاجة متزايدة إلى مراعاة السياق الإقليمي. ويعني الطابع العابر للحدود للعديد من الصراعات القائمة أن عمليات تشريد البشر - وبالفعل، عوامل الدفع - لا تقتصر على الحدود الوطنية. وإننا إذ نضع ذلك في اعتبارنا، نرحب بالخطوات المشجعة التي تم اتخاذها بغية اتباع نهج أكثر شمولا وإحاطة في التصدي للصراعات وما ينجم عنها من عمليات تشريد البشر، وعلى سبيل المثال في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى.

ويتحمل مجلس الأمن من جانبه، مسؤولية خاصة ولو أنها غير حصرية عن التصدي للأسباب الأساسية للصراع وكذلك عن المساعدة على تهيئة الظروف التي تفضي إلى دعم عودة المشردين. وهنا، قد يكون من المناسب أن نشير إلى عبارات المفوضة السامية السابقة السيدة ساداكو أوغاتا التي ذكرتها في المجلس منذ أكثر من عامين حيث قالت:

> ''إن التدابير الإنسانية وحدها لن تكون قادرة على حل أي من المشاكل التي تؤدي إلى تشريد الناس بالقوة؛ ولا يمكنها أن تكون بديلا عن الحكومات ومجلس الأمن في المجالات التي يتعين عليهما

الاضطلاع بمسؤولية واضحة، مثل حفظ السلام وبناء السلام. ويتعين على المجلس أن يضطلع بدور أساسي في منع الصراعات واحتوائها وحسمها – ومن ثم مشاكل اللاجئين''. (S/PV.4089 الصفحة ٧)

ثم مضت السيدة أوغاتا لتعدد الطرق التي يمكن فيها للمجلس أن يحقق ذلك، الأمر الذي لن أكرره، إلا أن هذه النقاط التي عددتها السيدة أوغاتا والتي تمثل الحس السليم، كما أوضح العرض الذي قدمه المفوض السامي، لا تزال اليوم مناسبة للمقام وينبغي لنا أن نضعها في اعتبارنا في قيامنا بعملنا في المجلس.

ونود أيضا أن نؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة، التي يقع العديد منها في العالم النامي وتواجه التحديات الاقتصادية الخاصة بها. فاستضافة أعداد هائلة من اللاجئين تفرض ضغوطا فريدة وتؤدي إلى فرض إجهاد هائل على البلدان المضيفة. وقد اعترف زعماؤنا بهذا الوضع في الجزء السادس من إعلان الألفية، تحت عنوان ''حماية المستضعفين''، الذي تعهد بما يلي:

''تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك تقاسم أعباء المساعدة الإنسانية المقدمة إلى البلدان المستقبلة للاجئين''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٢٦)

ومما يؤسف له أننا لم نقم بعد بشكل ملموس بتحديد أفضل الطرق الكفيلة بالتصدي الجماعي للمشكلة في الأجل الطويل وبطريقة دائمة.

ويقتضي التحكم في المعضلة المتمثلة في مشكلة اللاجئين العالمية بذل جهد دولي منسق يتجاوز نطاق المناقشة التي نجريها اليوم، إلا أنه يجب علينا، على الأقل، أن ننظر في كيفية قيام الجهات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بمساعدة العمل الذي يضطلع به مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الأخرى في تقديم المساعدة الغوثية للاجئين وإكمال هذا العمل. وإننا نرحب برأي السيد لوبرز في هذا الشأن.

وختاما، اسمحوا لي أن أغتنم هذه المناسبة لكي أشيد بالسيد لوبرز وبفريقه على ما يقومون به من عمل ممتاز لا يعرف الكلل، في ظل ظروف مرهقة للغاية. ونشعر بأن من غير المقبول أن تقوم العناصر المسلحة عمدا باستهداف موظفي الشؤون الإنسانية والإغاثة. وهناك حاجة إلى اعتماد إطار دولي قوي لتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، بالاستناد إلى الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. فإذا ما كان لدى المفوض السامي أية أفكار بشأن هذه المسألة، فإننا نأمل بأن يشاطرنا إياها، إن لم يكن اليوم، ففي أي فرصة ممكنة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيد لوبرز، للإجابة على الأسئلة التي وجهت إليه.

اسمحوا لي بأن أعرب عن شكري على مساهماتكم البالغة الثراء التي اتخذت شكل تعليقات وأسئلة.

واسمحوا لي في البدء بالإجابة على الملاحظة الأولى التي طرحها ممثل الصين. فقد ذكر، وهو محق، أننا أحرزنا النجاح في عدد من الحالات التي ذكرها. وهذه دعوة موجهة إلى مجلس الأمن لتوسيع نطاق جهوده بحيث تشمل مناطق أخرى لم يتحقق فيها نجاح كافٍ حتى الآن – وأنا أشدد على هذه الملاحظة. وهي تتصل أيضاً بملاحظة وردت على لسان ممثلة سنغافورة التي اقتبست من بيان أدلت به السيد أوغاتا قبل عامين، والتي استفاضت في الكلام عن المسؤولية الرئيسية التي يتحملها مجلس الأمن عن بناء السلام والحفاظ عليه بوصفه أمرا حيويا لخفض أعداد اللاجئين

الجدد. والواقع أن السعي إلى إحلال السلام يشكل جزءا من الحل وهو: أن الناس يمكنهم عندئذ العودة إلى ديارهم.

وإنني أتفق بشدة أيضا مع البيانات التي أدلى بها ممثلون متعددون، من أن المساعدة المقدمة للبلدان المضيفة تشكل عنصرا هاما للغاية. وقد أصبح من الواضح بجلاء في سياق المشاورات الجارية على المستوى العالمي، أن المجتمع الدولي من جهة، يقبل تماما، ويرغب في مواصلة التزامه بعدم فرض حلول لموضوع اللاجئين بل التوصل إلى تلك الحلول، وأن هذا الموقف المبدئي لا يمكن أن ينجح في التطبيق إلا عندما يكون هناك تقاسم منصف للأعباء. وهذا التقاسم المنصف للأعباء لا بد أن يأتي من طرق مختلفة. وأحد هذه الطرق، هو في الواقع، طريق تقديم الدعم للبلدان المضيفة، وسأكرر ما قلته في ردي الأول، فاللاجئون في الدول المضيفة ليسوا وحدهم المحتاجين للمساعدة، بل تحتاجها أيضا المناطق التي تتواجد فيها أعداد غفيرة من اللاجئين، وهنا ينبغي أن نتصل بصورة أفضل بالمجتمعات المضيفة هناك. وأود أن أركز هنا ثانية بصفة خاصة، وأظن هذه نقطة من النقاط التي أثارها أيضا ممثل أيرلندا، على الصلة بين مبادرة الشراكة الأفريقية، وبين ما يمكنني أن أسميه المساعدة الإنمائية بشكل عام. فمن الخطأ الفادح النظر إلى اللاجئين والمشردين داخليا من منظور المساعدة الإنسانية وحدها. وإذا أراد المرء أن يسعى لإيجاد الحلول، فعليه أن ينظر إليهم في المقام الأول كبشر، كرجال ونساء وعائلات يودون مجددا أن يؤدوا دورهم في المجتمع، وأن يصبحوا منتجين، وأن يشاركوا فعلا في المجتمع، ولذا فإننا بحاجة ماسة إلى الموارد وإلى الشراكات بحيث نتجاوز المساعدة الإنسانية المجردة. والواقع أنني أرى أن هذه محاولة لاستحداث نموذج جديد يفضي بنا إلى الحل.

ثمة شيء غريب هنا. فمن يدرس تاريخ مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين، يجد أنه بدأ في عام ١٩٥١ بالطموح إلى رعاية الأفراد الذين ليست لهم حكومات ترعاهم. وسرعان ما توصل المجتمع الدولي بعد ذلك – ممثلا في الأمم المتحدة – إلى أن العنصر الجوهري في هذه المهمة يجب أن يكون إيجاد حلول دائمة. ولكن هذا العنصر من عناصر المهمة لم يوضع موضع التطبيق قط – إلا بصورة عرضية – وما زال ضعيفا للغاية.

وأرى أن الوقت قد حان للتقدم إلى الأمام. وهذه هي في الواقع الطريقة المؤدية إلى حالات الحماية. وفي هذا السياق، يقوم المجلس أحيانا بدور أساسي في إحلال الأمن وتهيئة ظروف تتيح للناس العودة إلى ديارهم؛ وهذا صحيح. ولكن هذا يجب أن يبدأ مبكرا؛ والواقع، أن على المرء أن يفكر منذ البدايات الأولى في الحلول – بتعزيز الاعتماد على الذات والتمكين وتوفير التعليم. وهي أمور ضرورية في أي حالة، سواء في الإعادة إلى الوطن، أو الإدماج في المجتمع المحلي أو حتى في الحل المتعلق بالتوطين.

ولقد طلب مني الإدلاء ببضع ملاحظات، ولكنني يجب أن أتوخى الإيجاز نظرا لضيق الوقت. وهناك أشياء أصبحت واضحة نتيجة لهذه المشاورات العالمية. وسأذكر مثالين لم ينتهيا بعد. لقد أصبح واضحا أمامنا أننا، أمام الحالات الجديدة، يجب أن نفكر بطريقة أكثر منهجية في وضع خطط شاملة للتصدي للتدفقات المكثفة من البشر. وهو شيء ليس بالجديد تماما. فقد تم مع أهالي كوسوفو، وتم مع لاجئي القوارب الفييتناميين، وهناك أمثلة أخرى.

وربما يجب أن نستخلص أنه في أي حالة يحدث فيها، في غضون سنة مثلا، تدفق لأعداد كبيرة من الناس إلى خارج بلد معين، ينبغي إذن أن نجمع البلدان في مؤتمر دولي ونلتمس منها أن ترسم خطة شاملة لتقاسم الأعباء. وربما بهذه الطريقة تتمكن تلك البلدان من تحمل الأعباء مؤقتا وتحجم عن القول: "ثمة مشكلة هناك ونحن لا نريد

أن نكون طرفا فيها'' وتنظر إليها بدلا من ذلك على أنها مشكلة تخص المجتمع الدولي بأسره. وهذا أحد العناصر الهامة.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى العنصر الثاني. إن لدينا خطة للتنمية، وخاصة في أفريقيا؛ وبإمكاننا أن نستخدم وسائل وموارد مالية لإنهاء عدد من حالات الحماية، وبإمكاننا إيجاد الإمكانيات اللازمة للإعادة إلى الوطن. وإنني أتفق مع ممثل الاتحاد الروسي على أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ينبغي أن تكون منظمة غير سياسية فنحن هيئة إنسانية. ولكنها في الحقيقة، تكون إنسانية جدا عندما تقول للزعماء الأفارقة وللبلدان الغنية، إنهم إذا كانوا سيشرعون في مبادرات وشراكات جديدة، فعليهم الاحتفاظ بموارد وتهيئة ظروف مواتية لحل عدد من هذه المشاكل. وأنا أقول ذلك لصالح الناس الذين أتكلم بالنيابة عنهم، وهم يستحقون ذلك.

وإنني بصراحة، أقول ذلك أيضا فيما يتعلق بالمجتمع الدولي ومجلس الأمن نفسه، لأن الفشل في تقديم حلول للاجئين، كما لاحظ ممثلون عديدون، هو في الواقع مخاطرة بالمستقبل. والمشكلات تعود من جديد بين الحين والآخر، ولذلك علينا أن نتجاوز التفكير القائل ''حسنا، إن لدينا تقريرا سنويا من الممثل السامي، ثم تسير الأمور في طريقها المعتاد''. هذا أمر مرفوض تماما.

إن الـ ٢٠ مليونا من البشر الذين يهمني أمرهم لا يشكلون سوى عدد محدود بالنسبة لعدد سكان الكرة الأرضية، ولكن صدقوني، إن التحدي أعظم من ذلك. فهم نتاج عيوب مأساوية في نظمنا السياسية، وقد يكونون بدورهم سببا في مشاكل جديدة. وإذا اشتكينا من زيادة الاتجار غير المشروع بالبشر أو زيادة الجريمة، فمن الواجب إذن أن ندرك أن هذه الظواهر لها أسباب جذرية، وأن أحد هذه الأسباب هو أننا ببساطة لا نقدم التضامن عندما يكون مطلوبا لأولئك الناس الذين كانوا ضحايا أول جولة من جولات العنف والاضطهاد ولا نتيح لهم فرصا جديدة.

وأرى من الأفضل لي أن أختتم كلمتي. فما زال هناك الكثير جداً مما يمكن قوله، ولكني دعيت إلى الأخذ بأسباب الإيجاز. وسوف أستغل دقيقتي الأخيرة في تقديم ممثلي الجديد هنا. لقد كان مبعوثا خاصا للمفوضة السامية السابقة لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، ثم مبعوثا لي في البلقان. وقد طلبت إليه الآن أن يأتي إلى نيويورك لأني أدرك أن هناك تطورات وحالات تطرأ باستمرار، فضلا عن كثير من الأسئلة الجديرة بردود أكثر تفصيلا. وممثلي هنا، إريك موريس، وهو معروف للمجلس، هو رهن إشارة جميع أعضاء المجلس.

وختاما، أريد أن أشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لي للحضور إلى هنا، بين أعضاء المجلس، لكي أوضح ما لمجلس الأمن من أهمية مطلقة بالنسبة لعملي. فإذا حدث تحسن، فهو بفضل مجلس الأمن ومبادراته. وإذا كانت هناك حالات طال أمد البت فيها، فأظن أن من حق المجلس أن يركز على إنهاء تلك الحالات جميع الأجزاء الأخرى في أسرة ومنظومة الأمم المتحدة، وجميع البلدان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أشرت في ردي على ممثل فرنسا. فلن يوجد سلام وأمن إلا حين نرتب أولويات الحلول الدائمة للاجئين. وبدون ذلك، يمكن أن نصرف النظر عن أمور أخرى. ففي مقدورنا عمل خطط جيدة للتنمية والمساعدة، فضلاً عن إلقاء الخطب الجيدة، ولكنها لن تحدث أثرا. ويجب النظر إلى هذه المسألة من وجهة عملية للغاية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السيد لوبرز على تعليقاته وعلى الردود التي قدمها على الأسئلة التي وجهت إليه.

السيد مبايو (الكاميرون) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر السيد لوبرز من خلالكم يا سيدي الرئيس على عرضه المتسم بالسلاسة والإيضاح. وأشكره بصفة خاصة، كما فعل المتكلمون الآخرون، على أنه رغم ما ذكرته بعض الوفود بشأن ''أثر قناة سي.إن.إن''، فقد نجح مع ذلك في إبقاء التركيز على أفريقيا. ومع أنني في الواقع، بوصفي أفريقياً، كنت سأشعر بالسرور والسعادة بدون هذا التمييز الباعث على الارتياب، إلا أنه يتعين علينا أن نتعامل مع حقيقة أن التركيز على أفريقيا.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للسيد لوبرز لذكره أهمية الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة بفكر أفريقي وإدارة أفريقية، يتوخى منها كما يعلم جميع أعضاء المجلس العمل من أجل السلام والاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا، وهي أمور تعد في الواقع من الطرق الرئيسية ومن أنجعها لوقف المدّ الزاحف المتمثل في مشكلة اللاجئين. وأشكره كثيراً لهذا، ونحيط علماً بدعوته الموجهة إلى القادة الأفريقيين ليحاولوا أن يدخلوا في حسابهم عنصر اللاجئين لدى تنفيذ الشراكة الجديدة. وهذه الرسالة مفهومة جيدا، وبخاصة في بلدي، الذي يتصادف أنه أحد البلدان الـ ١٤ المدعوة لتوجيه دفة تنفيذ هذه المبادرة.

وانتظارا لأن تؤتي هذه الشراكة ثمارها على المدى الطويل، يتعين عمل شيء في هذه الأثناء. ومن هذا المنطلق نود أن نعرب عن تعاطفنا مع ندائه لتقديم مزيد من الموارد للأنشطة التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وأن نشارك فيه. وذلك النداء هام جدا لأن السيد لوبرز، كما ذكر، اكتشف لدى تقلده لمنصبه أنه كانت توجد فجوة مالية كبرى. وكما يقال باللاتينية، فإنك لا يمكن أن تعطي ما ليس لك.

ونفهم هذه الصعوبات، لأنه في عملية الإصلاح التي اضطلع بها للمواءمة مع الموارد المحدودة، كان من اللازم إغلاق بعض المكاتب أو نقلها. وتصادف أن كان أحد تلك المكاتب هو المكتب الموجود في الكاميرون. وفي هذا الصدد، أود أن أسأله، وأعرف أن هذا تم منذ فترة قصيرة، ما إذا كان قد وجد الوقت لتقييم آثار ذلك الإغلاق والنقل. تلك هي المسألة الأولى.

وتتعلق المسألة الثانية بتصميمه على مكافحة إساءة استعمال نظام اللجوء. وأرى أن هذا عنصر هام للغاية، لأننا كما ذكر نتعامل هنا مع فئة ضعيفة للغاية، من المعتقد أنها تُستخدم في أكثر الأوقات كبش فداء. وسمعنا بتقارير برقية عن حالات في الأجزاء الجنوبية من أفريقيا أسيء فيها استخدام النظام من قِبل بعض العاملين في المفوضية لجعله بمثابة قناة للهجرة إلى بعض البلدان الشمالية. وأود أن يؤكد السيد لوبرز أولاً ما إذا كان لهذا الأمر ظل من الصحة على الإطلاق؛ وإذا كان الأمر كذلك أن يقول ما هي الإجراءات الجاري اتخاذها من قبل مفوضيته للتصدي لهذه الحالة التي تنال على نحو ما من الأعمال البالغة الأهمية التي يؤديها موظفو المفوضية المخلصون.

وثالثاً، يتعلق سؤالي الأخير بأفغانستان. فقد سمعنا بالأمس الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان يذكر أن الأمم المتحدة تعمل الآن على الأخذ بنهج متكامل إزاء تدخل الأمم المتحدة في أفغانستان. وقد ظهر بالتجربة في مناطق أخرى أن التأثير الكامل للتدخل الدولي في حالات الأزمات يقل في أكثر الأحيان بانعدام التنسيق وأحياناً بالصراع على السلطة. وأود فقط أن يُلقي السيد لوبرز إن سمح الوقت ببعض الضوء على الكيفية التي تعتزم المفوضية بها أن تتواءم مع هذه العملية، وعلى ما إذا كان يتنبأ بأية مشاكل يمكن أن يقدم المجلس العون فيها ببعض التوجيه.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): بالنظر إلى تأخر الساعة، سأحاول أن أختصر قدر الإمكان.

ويود وفدي قبل كل شيء أن يشكركم يا سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة بشأن مشكلة اللاجئين، فهي مسألة هامة. والإحاطة الإعلامية التي قدمها لتوه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين شيقة ومفيدة لنا إلى أبعد حد.

وأود فقط أن أتكلم قليلا عن الحالة في غربي البلقان، التي أشار إليها السيد لوبرز وكان محقا في ذلك. ونتفق معه في تحليله. وأكتفي بأن أسترعي اهتمام المجلس والسيد لوبرز إلى الحالة البالغة الدقة التي ما زالت سائدة في مقدونيا. ونتفق معه على أن هناك خطرا كبيرا من أن تؤدي المشاكل الجديدة إلى انطلاق تدفقات جديدة من اللاجئين. ولا يجب أن ننسى أن هذا البلد الصغير قد عانى مؤخرا من تدفق سيل غير مسبوق من اللاجئين إليه، بعدد يمثل نسبة كبيرة جدا من سكانه أنفسهم. وإلى حد ما فقد عرض وجود أولئك اللاجئين خلال أزمة كوسوفو للخطر وجود مقدونيا ذاته. ولا يجب أن ننسى قط هذا. ولذلك فإنني أشكر السيد لوبرز على تناوله هذه المشكلة البالغة الأهمية التي قد تتحول إلى مشكلة خطيرة.

وكان السيد لوبرز محقا تماما في أن يتكلم عن إرهاق المانحين نوعا ما فيما يتعلق بمشكلة اللاجئين في غرب منطقة البلقان. وصحيح أيضا، أنه كان هناك بعض النجاح المثير للإعجاب، ولكن في ذات الوقت، لا تزال إعادة إدماج اللاجئين في جماعاهم الوطنية تمثل مشكلة كبرى. وهنا تواجهنا المسألة الهامة جدا التي ذكرها السيد لوبرز قبل لحظات: الجهود الإنسانية العاجلة، والجهود الإنمائية. ونشكر السيد لوبرز على اتخاذ ذلك النهج المميز والدقيق، وعلى توضيحه أن اللاجئين كثيرا ما يشكلون فرصة إنمائية لبلد الملجأ ولبلد الأصل.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى ضيق الوقت، واستجابة لمناشدة الرئيس، سأقصر بياني على بضع ملاحظات. أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم العامة بشأن موضوع اللاجئين، الذي يتصل مباشرة بعمل مجلس الأمن. ولعل أعضاء المجلس يوافقون على أن أي تقرير للأمين العام يناقش في مجلس الأمن يكاد لا يخلو من تناول مسألة اللاجئين.

وأود أيضا أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن الترحيب الحار بالسيد رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وفي توجيه الشكر له على إحاطته الإعلامية الشاملة. وإننا نشيد بالمفوض السامي على جهوده الدائمة في معالجة مشاكل اللاجئين. وأغتنم هذه الفرصة لأحيي تحية إجلال موظفي مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين على ما اضطلعوا به من عمل لا يقدر بثمن، ساعد أكثر من ٢١ مليون شخص مشرد في العالم.

اسمحوا لي أن أبدأ ملاحظاتي بأن أقول إن من المهم ألا يحرم اللاجئون والمشردون من حقوق الإنسان الأساسية وكرامتهم الإنسانية. ولن يتسنى ذلك إلا إذا عملت الوكالات الإنسانية والمنظمات المحلية غير الحكومية معا بغية منع سوء المعاملة، وخاصة للأطفال والنساء والفئات الضعيفة، في البلدان المعنية.

ثانيا، ينبغي لتعزيز الأمن البشري، وخاصة للاجئين والعائدين، ألا يكون مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الوكالات الإنسانية وحدها. ويجب أن يكون هناك وعي أكبر بين قادة العالم بشأن الاهتمام بمعالجة أحوال

اللاجئين. وفي هذا الصدد، أعتقد أن من المناسب أن نكرر التأكيد على أن هناك حاجة إلى مشاركة عملية في تحمل العبء، كما أشار إلى ذلك المفوض السامي عن حق في بيانه صباح اليوم. ويسرنا أن نعلم أن الدول الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين قد اعتمدت في اجتماعها الوزاري المعقود في كانون الأول/ديسمبر إعلانا بهذا الشأن. ويحدونا الأمل أن يوضع الإعلان موضع التنفيذ وأن يسفر عن توفير حماية أفضل للاجئين والعائدين.

ويعتقد وفدي أنه ينبغي اتخاذ نهج دولي وإقليمي شامل من شأنه أن يضمن الانتقال السلس من المساعدة الإنسانية إلى استراتيجية للتنمية. ومن المعلوم جيدا أن الافتقار إلى استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، لا سيما في حالات اللاجئين، غالبا ما يقلل الفرص لتحقيق السلام المستدام. وبالتالي فإن الوقت قد حان لسد الفجوة القائمة بين توفير المساعدة الإنسانية الطارئة أثناء الصراع وبداية البرامج الإنمائية الطويلة الأمد في حالات ما بعد الصراع.

أخيرا، يود وفدي أن يتوجه إلى المفوض السامي لشؤون اللاجئين بسؤال فيما يتعلق بأفغانستان. إذا ما أخذنا في الاعتبار أن هناك مشاكل رئيسية للاجئين في أفغانستان، ما هو نوع التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى الذي يجري تصوره ليس لضمان سلامة عودة اللاجئين فحسب ولكن لسلامة إقامتهم؟ ومما لا يمكن إنكاره أنه ينبغي توفير السلامة والأمن على جميع الجبهات، وإلا فإن كل الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الفئات الضعيفة قد تصل إلى لا شيء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببضعة تعليقات وأوجه بعض الأسئلة بصفتي ممثلا للمكسيك.

أشكر السيد لوبرز على عرضه الجوهري وعلى مشاركته في جلسة اليوم، والتي كانت لا تقدر بثمن بالنسبة لمجلس الأمن. وأشكره أيضا على ذكره تجربة المكسيك مع اللاجئين الغواتيماليين وغيرهم من لاجئي أمريكا الوسطى. لقد كان محقا في إشارته إلى أنه قد يكون هناك شيء في تلك التجربة يمكن أن يطبق في البحث عن حلول لمشاكل اللاجئين في المناطق الأخرى. وهنا أود أن أركز على عنصرين: الاستخدام الناجح للعودة الطوعية، وبصفة أساسية بالنسبة للاجئين الغواتيماليين العائدين إلى ديارهم من المكسيك؛ وكما لاحظ السيد لوبرز، استعداد الحكومة المكسيكية لمنح الجنسية لبعض اللاجئين الذين ولدوا في بلدنا وتطبيع مركزهم. ويمتد هذا أيضا ليشمل بعض أعضاء أسر اللاجئين المولودين في المكسيك.

واسمحوا لي أيضا أن أؤكد على مسألة أخرى ذُكرت من قبل: وهي أن الأمم المتحدة، بإنشائها لمكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد تحملت مسؤولية إنسانية على نحو بارز تشكل جزءا من الصورة السياسية المعقدة التي تنشأ عنها مشكلة اللاجئين. ولذا فإن مما له أهمية قصوى لبلدي المحافظة على الطابع الإنساني لعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بصرف النظر عن متطلبات مكافحة الإرهاب. ونأمل ألا تؤثر مكافحة الإرهاب تأثيرا سيئا على قدرة الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم والمساعدة والحماية للاجئين.

لقد قال السيد لوبرز عن حق إن الأمم المتحدة ومفوضية اللاجئين تضطلعان بدور تنسيقي ويجب أن تعملا مع طائفة واسعة من الهيئات الدولية والمتعددة الأطراف والوطنية الأخرى. وتكلم أيضا عن الوجه المشترك الضروري ليس لضمان مشاركة المفوضية فحسب ولكن كل المؤسسات الأخرى أيضا في كل مرحلة من مراحل العملية. وتتراوح العملية من تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة للاجئين عندما تنشأ مشكلة أولا، إلى حمايتهم وتوفير الأمن لهم والإشراف على عودتهم وتأهيلهم. وإننا واثقون من أن

السيد لوبرز سيوافق على أن من المهم أيضا منع حدوث الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل اللاجئين. ونرى أن هذه مسألة أمنية دولية أساسية، وأنها بالتالي تتطلب شراكة استراتيجية بين جميع المؤسسات ذات الصلة. وكما ذكر السيد لوبرز، يجب علينا البحث عن حلول دائمة لأن هذه هي وحدها التي يمكن أن توفر أساسا للسلام.

ونعتقد أيضا أنه يجب معالجة المشاكل الأساسية للتنمية، لأن فيها تكمن الأسباب الجذرية للعديد من العوامل التي تتسبب بدورها في التشريد والهجرة ومشاكل اللاجئين؛ ونرى أن هذه هي الروح التي تحدو الإعداد لمؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي سيعقد بالمكسيك.

لذلك أود توجيه السؤال التالي إلى السيد لوبرز: على ضوء تجربته في مفوضية الأمم المتحدة، ما هي الاحتمالات التي يراها لنجاح هذه العلاقة الاستراتيجية، هذه الشراكة، التي لا تربط مجلس الأمن فحسب بل جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة؟ وعلى هذا الأساس، هل يمكننا أيضا أن نوجد ظاهرة القيادة على الصعيد المؤسسي، بما يجلب الدعم من بلدان أخرى؟

إننا على يقين بأن المشكلة الرئيسية التي سيتعين على السيد لوبرز النضال معها في الشهور والأعوام القادمة هي إتاحة الموارد للتعامل مع هذه الظاهرة الهائلة التي تشمل حاليا أكثر من ٢١ مليون نسمة. كيف يمكننا توجيه الموارد بشكل شامل، وليس بمجرد توفير المساعدة الفورية للاجئين بل والتعامل مع الظاهرة برمتها؟ إنني أطرح هذا السؤال على السيد لوبرز على أساس أن الوقت قد لا يسمح له بتقديم إجابة كاملة هنا والآن. ولكن، سيكون من المفيد جدا — للمكسيك وللمجلس بأسره — إذا أمكنه تقديم مذكرة إلينا يطرح فيها أفكاره حول الشراكة والعلاقة الاستراتيجية التي من المطلوب إقامتها بغية التعامل مع مشكلة اللاجئين، بشكل شامل وبطريقة دائمة ومستقرة، كجزء لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين.

أختتم كلمتي بأن أشكر السيد لوبرز مرة أخرى على الانضمام إلينا في جلسة مجلس الأمن هذه وبأن أعرب عن الأمل في أن يفعل ذلك مرة ثانية قريبا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أود الآن أن أعطي الكلمة للسيد لوبرز للإجابة على الملاحظات والأسئلة المطروحة.

السيد لوبرز (تكلم بالانكليزية): في الجولة الأخيرة من البيانات، أثار ممثل الكاميرون ثلاث نقاط، أولها تتعلق بما قد أسميه القرار المأساوي نوعا الذي اضطرنا إلى اتخاذه بشأن مكتب الكاميرون. ولقد وعدت ابناء بلده بأننا سنبحث في هذا الأمر من جديد، لأنه قرار اتخذ إلى حد كبير على أساس النقص الحاد في الأموال. ولقد وعدتُ بدراسة الحالة.

ثانيا، أؤكد – ولقد تكلمنا عن ذلك في وقت سابق – على وقوع أعمال خطيرة جدا، بل وحتى إجرامية، في نيروبي تتعلق بإعادة التوطين. ولقد توجهنا إلى القضاء والمشرفين، وكذلك إلى السلطات المختصة في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، علينا بالطبع مسؤولياتنا باتخاذ التدابير المطلوبة وتحسين النظام.

السؤال الثالث الذي وجهه ممثل الكاميرون يتعلق بأفغانستان. ونقطته هذه كان قد أثارها أيضا آخرون – مثل ممثل موريشيوس على سبيل المثال. وسأحاول الإيجاز في شرح ما حدث. ما أن تغيرت الحالة في أفغانستان إلى الحد الذي يسمح للمرء بإمكانية البدء في الهجرة المعكوسة المنظمة، أعربنا عن استعدادنا للقيام بتلك المهمة، لأن ولايتنا ليست توفير الحماية والمساعدة للاجئين فحسب، بل أيضا إيجاد الحلول لهم. وهذه هي النقطة الأولى.

وقبل أن نبدأ ذلك، طلبت منا منظومة الأمم المتحدة - عبر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - أن نقدم العناية للمشردين داخليا في الجزء الشرقي من أفغانستان. وكان هذا نزوحا نسبيا للمشردين نتج عن غارات جوية على المدن في الجزء الشرقي من أفغانستان. لقد اضطر الناس إلى الفرار، والحدود كانت قد أغلقت، فاتجهوا إلى الريف والتلال، وطُلب منا الذهاب إلى هناك. ولقد تمكنا من فعل ذلك، حيث كنا نجهز أنفسنا لنزوح كبير، ولذلك كانت لدينا السوقيات والمتطلبات المادية. وتلك كانت المرحلة الأولى.

الخطوة التالية كانت تتعلق بما يجب أن نفعله مع المشردين داخليا الذين كانوا يريدون العودة إلى ديارهم. ووصلنا إلى الاستنتاج بأنه على صعيد الإعادة إلى الوطن، لا بد أن تكون العملية سلسة. وفي القرى التي كان الناس متجهين نحوها - والتي تعين علينا تجهيزها ليعودوا إليها - لم نستطع التفريق على أساس ما إذا كان الشخص لاجئا من خارج البلاد أم مشردا داخليا. وهكذا فعلنا ذلك الشيء معا. ولقد توصلت إلى اقتناع بأنه، في حالات المشاركة بالطبع، إذا كانت لدى منظمة الهجرة الدولية قدرة واستخدمتها لصالح المشردين داخليا في الجزء الغربي من البلاد، في حين كان الصليب الأحمر يؤدي دورا إيجابيا جدا في مساعدة المشردين داخليا، في الجزء الشمالي من البلاد على سبيل المثال، يكون من الحماقة ألا نستفيد من هذه القدرات. لذلك فإن خطتنا للإعادة إلى الوطن هي العمل معهما، بينما نواصل تقديم المساعدة للاجئين الباقين في البلدان المجاورة والمشردين داخليا الذين لم يعودوا إلى ديارهم بعد.

هذه بالتالي هي عملية مشاركة متعددة. وربما تكون أبسط تسمية لدورنا استخدام عبارة ''الوكالة الرائدة''. فلا يمكننا القيام بهذا العمل وحدنا، وعلينا أن ننجزه بالمشاركة.

وعلى سبيل الاستطراد، ما قلته يوضح الأمر: ليست هذه شراكة مع منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تتجاوز منظومة الأمم المتحدة. فلقد ذكرتُ منظمة الهجرة الدولية؛ وذكرتُ الصليب الأحمر. ويمكنني أن أذكّر أيضا منظمات غير حكومية وثيقة الصلة. ولكن من المهم للإدارة المؤقتة في كابل، أن يكون هناك بالطبع عنوان واحد. لذلك نجلس هناك وندعو الآخرين، ونتبادل معهم الآراء ونقارن الملاحظات والأرقام ونحدد نوعية القدرات التي يمتلكونها ونناقش ما الذي تعنيه إعادة الناس إلى ديارهم.

هذه هي الطريقة التي نتبعها وردا على واحد من الأسئلة الأخرى - وكما أرى الأمور، لا توجد مشاكل في هذه الطريقة. وما زال يتعين وضع النظام في شكل رسمي. وسوف يستمع المجلس بالطبع عن هذا الموضوع من الأمين العام والسيد الأخضر الإبراهيمي - الذي اختير السيد فيشر نائبا له، ولدي ثقة كاملة به. وسيتطلع إلى التعاون المطلوب أيضا مع الوكالات الإنمائية، حتى نتمكن عندما ننجز عملنا من تسليمه بثقة وائتمان. وبالتالي فهو الرجل المسؤول. وسنتكلم معه لا عن جهودنا، التي نبذلها مع الآخرين، في عملية مساعدة العائدين فحسب، ولكن أيضا، في وقت لاحق، عن جهود التنمية والتعمير، كما تم طرحها أولا في طوكيو. ويعلم المجلس أن الإدارة المؤقتة نفسها قالت: ''هذا رائع؛ وهذا جميل. ولكن اسمحوا لنا فنحن الآن الإدارة المؤقتة. أعطونا برهة لندرس الأمور بأنفسنا''. وأعتقد أن هذا أمر جيد. وهي ما زالت إدارة مؤقتة، إلا أننا نعتبرها اليوم مسؤولة عن حكم الأفغان.

تلك كانت بضعة عناصر للطريقة الشاملة التي نتناول بها هذا الموضوع - بالمشاركة مع الآخرين. ومن الواضح جدا أيضا أنه يجب أن يكون هناك عنوان واحد يمكن لوزارة الإعادة إلى الوطن أن تتصل به. ونحن نفعل ذلك في الأمم المتحدة تحت قيادة الأخضر الإبراهيمي، مع

نائبه لهذا القطاع، السيد فيشر، الذي يتعامل مع العائدين والتعمير. وهذه هي المعلومات الإضافية الخاصة بأفغانستان.

أما ممثل بلغاريا فقد تطرق مرة أخرى إلى مسألة مقدونيا. أنا أشعر بالغيرة إلى حد ما: فالتعليمات الصادرة لي كانت دائما تنص على أن أقول حينما أتكلم ''جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة'' ولكنه سمح لنفسه أن يتكلم عن ''مقدونيا''. بيد أننا نتكلم عن ذات الشعب.

نحن على دراية تامة بأن المقدونيين شديدي الكرم استقبلوا أعدادا هائلة من الألبان القادمين من كوسوفو عندما تعرض الألبان للخطر. هؤلاء اللاجئون عادوا الآن إلى كوسوفو. ونطلب الآن من أصدقائنا الألبان أن يسلكوا سلوكا حسنا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ويهيئوا كافة الفرص للمقدونيين الذين أُجبروا على الهروب من عدد من القرى، لكي يتسنى لهم العودة. الأمر الذي يشكل جزءا من استراتيجيتنا لبناء الثقة. وفي الوقت نفسه، نعرب عن امتناننا لموافقة الحكومة والأحزاب السياسية في مقدونيا على نظام يمنح أيضا حقوقا كاملة للألبان، وبعضهم من المواطنين بالفعل أو أنهم سيحصلون على الجنسية في وقت قريب. تلك قصة مختلفة، ولكن من الأهمية بمكان زيادة تعزيز هذا التعايش، فنحن العاملين في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نتواجد هناك للقيام بمهمة بناء الثقة. وأثق تماما في أن ذلك الجهد سينجح.

لقد أشار ممثل موريشيوس إلى الحاجة إلى اتباع نهج متكامل وسألني عن أفغانستان. وأجبت فعلا على السؤال الأخير.

وأتوجه الآن إليكم يا سعادة الرئيس، بصفتكم ممثلا للمكسيك. لقد كررت باقتدار كبير النقاط الرئيسية التي أثارها زملاؤكم هنا، وأنا على استعداد للإجابة على أسئلتكم على نحو أكثر استفاضة في مذكرة عن ما هو مطلوب للمضي قدما في استراتيجيتنا.

وأعرب لكم عن الشكر يا سيدي، بصفتيكم ممثلا للمكسيك ورئيسا للمجلس، كما أعرب عن الشكر لجميع زملائكم هنا أيضا. وأعرف أنني استغرقت في كلمتي فترة طويلة من وقت المجلس، ولكنني أعتقد بأن الـ ٢١ مليون نسمة الذين أهتم بهم جديرون بذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعرب عن الشكر للسيد رود لوبرس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على مشاركته في هذه الجلسة. لقد أمضينا الوقت فيما هو مفيد للغاية. لقد كان بالإمكان تمديد فترة الجلسة كي يتسنى لنا أن نواصل الاستماع إلى التفسيرات والمنظورات التي لدى المفوض السامي بشأن مشكلة اللاجئين. وأشكره أيضا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ وإلى بلدي.

لم يطلب الكلمة أي عضو آخر في مجلس الأمن.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أعلن بأن أعضاء المجلس قد توصلوا إلى اتفاق بشأن بيان رئاسي عن الحالة في بوروندي. ووفقا لذلك، وبعد رفع هذه الجلسة مباشرة، سأعقد جلسة أخرى للمجلس لاعتماد ذلك البيان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.